



جامعة البغيلة بونعامه خميس مليانة  
كلية العلوم الاقتصادية  
والتجارية وعلوم التسيير



المستوى: ثانية ماستر

التخصص: محاسبة و تدقيق

## عنوان المذكرة

# أهمية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

-دراسة حالة لتعاونية الجوب و البقول الجافة بخميس مليانة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة و تدقيق

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبتين:

-د. ميلود فرحول

-وصال سهام

-لندار أسماء

نوقشت هذه المذكرة أمام اللجنة المكونة من الأساتذة الآتية أسماؤهم

الصفة	الرتبة العلمية	الأستاذ
رئيسا	أستاذة محاضرة "ب"	د . سردون مهادية
مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر "ب"	د.فرحول ميلود
ممتحنا	أستاذ محاضر "ب"	د.جيلالي تومي حمزة

السنة الجامعية: 2022/2021

سورة الاحقاف

# الشكر و العرفان:

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام

على المبعوث رحمة للعالمين

سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم -

ومن توجه الى يوم الدين أما بعد:

أشكر الله العليّ التقدير أولاً وأخيراً على توفيقه لي بإتمام هذه الدراسة، فهو عز وجل أحق بالشكر و الثناء و أولى يمناً، و انطلاقاً من قوله عليه الصلاة و السلام: "من لا يشكر الله لا يفرق الله بينه و بين الناس" أتوجه بالشكر و التقدير لأستاذنا الفاضل الذي أشرّف على هذه الدراسة حبه و فضل الله ثم بفضل جمده المتواصل و توجيهاته السديدة تم إنجاز هذا العمل المتواضع فله منا فائق التقدير و الاحترام و الوفاء.

وأخيراً لا يسعني سوى ان أشكر كل من ساعدني و أمانني على هذا العمل وجزاهم الله جميعاً كل الخير و وثقتهم و سدد خطاهم.

- و شكراً -

# الإهداء:

الى صاحب السيرة العطرة، و الفكر المستنير، و فلقك كان له الفضل الأول في

بلونمي التعليم العالي (والدي)

و الى نبع العنان الذي لا ينقطع (أمي العبيبة)

الى سندي في الحياة زوجي الغالي "كمال"

الى فترة عميني "عبد الباسط"

الى اخوتي و اخواتي الذين يضيئون لي الطريق "نذير ، آية، رحمة و بشرى"

الى صديقة دربي "شيتة سعيدة" صاحبة الفضل الكبير

الى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

و الى كل من ساهم في تلفيني و لو بحرفه في حياتي الدراسية

"سماو"

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي الي من كانت تساندني بدائمها

الي من سهرت الليالي تنير دربي

الي من كانت تتمنى أن تراني في أعلى المناصب

لكن قدر الله و ما شاء فعل "رحمك الله أمامه و أسكنك فسيح جناته"

الي من أحمل اسمه بكل فخر و احتزاز الي سدي و قوتي بعد الله

الي من سعى لأجل راحتي و نجاحي الي أعز و أغلى رجل في الكون

أبي العزيز

الي الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار فعرفوا معنى الأخوة

إخوتي عبد الرحمان إبراهيم، أحمد، محمد، فضيل، موسى "الندار".

الي اخواتي العزيزات غنية، سعيدة، جميلة.

الي كل براعم العائلة

الي أروع من جسد الحبيب بكل معانيه زوجي "حمر عبادة"

الي صديقة دربي و رفيقة الدراسة "عبير بلعربي"

الي كل الأهل والأقارب و الأصدقاء الذين رافقوني و شجعوا خطوتي عندما خالبتها الأيام، لكم مني كل الشكر

و الامتنان

"أسماء"

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مهام مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على جوانب التدقيق الداخلي والأداء المالي، حيث يعتبر التدقيق الداخلي نوع من الرقابة الداخلية على العمليات التي تقوم بها المؤسسة ويساعدها على بلوغ أهدافها والأداء المالي يعتبر مؤشر لقياس نجاح المؤسسة والتشخيص السليم لصحتها المالية. ومن أجل إبراز العلاقة بين هذين المتغيرين قمنا بدراسة ميدانية تعاونية الحبوب و البقول الجافة، والتي تتوفر على قسم مستقل للتدقيق الداخلي يقوم بمراقبة سير عمليات المؤسسة . ول قد توصلنا من خلال دراستنا إلى أن التدقيق الداخلي وظيفة ذات أهمية كبيرة ، وأداة من أدوات الإدارة تساعد في اتخاذ القرارات وتحسين الأداء المالي.

**الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الأداء المالي، الرقابة الداخلية ، إدارة المخاطر.**

### Résumé de l'étude :

Cette étude vise à connaître les fonctions d'audit interne dans l'amélioration de la performance financière d'une entreprise économique en identifiant les aspects d'audit interne et de la performance financière , où l'audit interne est une sorte de contrôle interne sur les opérations menées par l'entreprise et l'aide à atteindre ses objectifs.

et c'est un indicateur pour mesurer le succès de l'entreprise et un bon diagnostic de sa santé financière.

Afin de mettre en évidence la relation entre ces deux variables, nous avons effectué une étude de terrain a coopérative de céréales sèches et de légumineuses à Khemis Miliana qui a une section de vérification interne indépendante qui surveille les opérations de l'organisation.

A travers notre étude nous avons constaté que l'examen interne est une fonction de grande importance, un outil de gestion qui aide à prendre des décisions et à améliorer leur rendement financier.

**Mots clés : audit interne, performance financière, contrôle interne, gestion des risques**

فهرس المحتويات :

I.....	الشكر و العرفان:
II.....	الإهداء:
IV.....	الملخص
ب.....	توطئة.....
5.....	الفصل الأول : الاطار النظري للتدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.....
2.....	تمهيد:
3.....	المبحث الأول: عموميات التدقيق الداخلي.....
3.....	المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي.....
7.....	المطلب الثاني: انواع التدقيق الداخلي و مراكزه.....
15.....	- المبحث الثاني: الأطار العام للاداء المالي.....
15.....	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي.....
17.....	المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....
18.....	المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي:.....
27.....	المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.....
28.....	المطلب الأول: تقرير المدقق الداخلي و مساهمته في تحسين الأداء المالي.....
30.....	المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات.....
31.....	المطلب الثالث: عرض الدراسات السابقة وتقييمها.....
35.....	خلاصة الفصل الأول:
36.....	الفصل الثاني :دراسة ميدانية حول تعاونية الحبوب و البقول الجافة بخميس مليانة.....
37.....	تمهيد:

38	المبحث الأول: تقييم عام للتعاونية .....
38	المطلب الأول: تقديم لوحة الحبوب والبقول الجافة .....
39	-طباعة نشاط الوحدة وأهدافها: .....
42	ثانيا: الهيكل التنظيمي للوحدة .....
44	المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة: .....
60	المبحث الثاني: مسار التدقيق الداخلي في تعاونية الحبوب والبقول الجافة بخميس مليانة: .....
61	المطلب الأول: تدقيق جانب الأصول خلال السنوات 2015-2016-2017 .....
62	المطلب الثاني: تدقيق جانب الخصوم خلال السنوات 2015-2016-2017 .....
64	المطلب الثالث: تدقيق جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2015-2016-2017 .....
	المبحث الثالث: واقع مساهمة عملية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة .....
64	المطلب الأول: التقييم النهائي للهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة بخميس مليانة....
65	المطلب الثاني: تقرير المدقق الداخلي عن تعاونية الحبوب والبقول الجافة.....
67	-المطلب الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي .....
68	الخلاصة: .....
70	الخاتمة: .....
73	قائمة المراجع : .....
77	الملاحق .....



قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	الشكل رقم 1-1: الرموز الأساسية للتدقيق	01
19	الشكل رقم 1-2: تصنيف النسب المالية	02
43	الشكل رقم 1-2 الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب و البقول الجافة	03

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	الجدول 1-2: أصول الميزانيات للسنوات 2015-2016-2017.	01
46	الجدول 2-2: خصوم الميزانية لسنوات 2015 - 2016 - 2017	02
47	الجدول 2-3: الميزانية المختصرة لسنة 2015	03
48	الجدول 2-4: الميزانية المختصرة لسنة 2016	04
49	الجدول 2-5: الميزانية المختصرة لسنة 2017	05
51	الجدول 2-6: حساب النسب المئوية	06
54	الجدول 2-7: حساب رأسمال العامل لمؤسسة التعاونية.	07
55	الجدول 2-8: حساب احتياجات رأسمال العامل	08
55	الجدول 2-9: الخزينة	09
57	الجدول 2-10: جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2015/2016/2017	10

# مقدمة عامة

عرف وقتنا الحالي قفزة نوعية في مجالات عديدة نذكر منها: المجال الاقتصادي، فبانهيار أكبر الشركات عالميا في القرن الحالي وبكثرة الازمات الاقتصادية، اهتمت اغلب المؤسسات باللجوء الى أدوات رقابية تكون مستقلة عن الإدارة تساعد في القيام بوظائف المؤسسة بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال التحقق من دقة التسجيلات المحاسبية ومطابقتها للعمليات والتأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المنتهجة مما اضطرها الى الاعتماد والبحث عن خلية داخلية تقوم بعملية التدقيق التي تتمثل في التدقيق الداخلي.

شهد التدقيق الداخلي مجموعة تغيرات، حيث الى الأهمية القصوى والدور الفعال الذي يلعبه في توجيه المؤسسات وذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية، حماية الأصول والممتلكات والتحقق من اكتمال السجلات المحاسبية ومدى صدق القوائم المالية وعكسها للوضع المالية .

بما اننا نتحدث عن الوضع المالية للمؤسسة لابد من ذكر موضوع الأداء المالي الذي هو عبارة عن مرآة تعكس الوضع المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة الأدوات، منها المؤشرات التقليدية المتمثلة في النسب المالية المرادوية والتوازنات المالية والمؤشرات الحديثة، متمثلة القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وغيرها.

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية:

**ماهي أهمية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي؟**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

1- ما المقصود بالتدقيق الداخلي، وماهي المخاطر المنجزة من عدم كفاءته؟

2- ماهي المنهجية المعتمدة لنجاح عمل المدقق الداخلي؟

3- ماهية الأداء المالي، وماهي الأساليب لقياسه؟

4- ما هو تقرير المدقق الداخلي على الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية؟

**: فرضيات الدراسة**

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن وضع جملة فرضيات التي تكون منطلق للدراسة وهي كما يلي:

1- التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية والصناعية تساعد على تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات.

- 2- يتبع المدقق مجموعة من المعايير المتعارف عليها والتي تعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمؤسسة.
- 3- اتباع المدقق لمنهجية تمكنه من المام لكل المعلومات المالية والمحاسبية بغية ابداء رايه الفني المحايد.

### أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في اظهار أهمية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باعتبار ان التدقيق الداخلي من شأنه ان يساهم في اتخاذ القرارات المالية التي تصب في مصالح المؤسسة.

### اهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى دراسة كل من:

- 1- دور التدقيق الداخلي واهميته في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- 2- مسار عمل المدقق الداخلي.
- 3- الخدمات والمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي التي تساهم في تحسين الأداء المالي.

### : أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع نظرا للأسباب التالية:

- 1- موضوع الدراسة يندرج ضمن المواضيع المناسبة لتخصص المراجعة والتدقيق؛
- 2- حاجة المؤسسات الجزائرية الى التدقيق الداخلي قصد تحسين الأداء المالي؛

### : منهج الدراسة

من اجل الالمام والاحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحديد ابعاد المشكلة والاجابة على الأسئلة المطروحة واختيار صحة الفرضيات الموضوعية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النظرية ودراسة حالة مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بخميس مليانة..

### : مجال البحث

تتمثل اضافاتي للدراسة في:

التعرف على دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بحيث تم التطرق لمهنة التدقيق الداخلي وطنيا، ودراسة الأخطاء المترتبة من عدم كفاءة التدقيق الداخلي، والتعريف بهدف التدقيق الداخلي بان حماية أصول المؤسسة من الاخطار والتلاعبات..

**: حدود البحث**

1-الحدود المكانية: تقع المؤسسة محل الدراسة الميدانية في ولاية عين الدفلى مدينة خميس مليانة تعرف بسمعتها وخدماتها وتشتهر بالصناعة والتجارة.

2-الحدود الزمانية: تم اجراء الدراسات من 2015 الى 2017

3-أدوات البحث: تتمثل أدوات البحث في مجموعة كتب ومذكرات

# الفصل الأول

الاطار النظري للتدقيق الداخلي  
في تحسين الأداء المالي  
للمؤسسة

## تمهيد:

إن التدقيق من أهم الوظائف في المؤسسة إذ ينقسم إلى عدة أنواع و لعل أهمها التدقيق الداخلي الذي يعتبر وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل كل مؤسسة بحيث تقوم بتقييم مدى فاعلية الإجراءات التسيير داخل المؤسسة فتخضع لعدة معايير لتنفيذها و توضيح كيفية سير أعمالها و قد تطور مهمة التدقيق الداخلي لتشمل التدقيق التشغيلي و تقديم الاستشارات الإدارية مما رفع من أهمية و مساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء المالي الذي بدوره يعد احد الوظائف التي يعتمد عليها للوصول إلى الأداء الجيد الذي أصبح شرطاً أساسياً لبقاء المؤسسة.

**المبحث الأول: عموميات التدقيق الداخلي.**

يؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا هاما في كافة المؤسسات، إذ تقوم بمد الإدارة بالمعلومات الضرورية عن مدى كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة، كذلك فهي تعد جزء لا يتجزأ من الإدارة، و ذلك من خلال قيامها بالعديد من الأعمال الإدارية كتقييم الأداء بالمؤسسة، و توفر المعلومات الصحيحة للإدارة العليا عن المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، و في التوقيت المناسب.

**المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي**

لقد أدى التطور العلمي و التكنولوجي الذي عرفه العالم الى تغيرات هائلة على مستوى المنشأة مما زاد اهتمامها بالتدقيق الداخلي، و نتيجة الفساح المالية التي عرفتها بعض المنشآت العالمية قامت الهيئات الدولية بوضع إطار لممارسة وظيفة التدقيق الداخلي، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة و مفهوم و أهمية و أهداف التدقيق الداخلي.

**أولا نشأة التدقيق الداخلي**

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي في الثلاثينيات بالولايات المتحدة الأمريكية فهو يعتبر حديث إذا ما قرنا بالتدقيق الخارجي، و لقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا بالتدقيق الداخلي حيث تأسس عام 1941 "مجمع المدققين الداخليين" و الولايات المتحدة الأمريكية، و هذه الخطوة يمكن اعتبارها خطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي حيث ساهم منذ انشائه في تطوير التدقيق و اتساع نطاق الانتفاع بخدماته، و قد عمل المعهد على تدعيم و تطوير التدقيق و اتساع نطاق الانتفاع بخدماته، و قد عمل المعهد على تدعيم و تطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدما بهذه المهنة، و في عام 1974 أصدر أول قائمة تتضمن مسؤوليات المدقق الداخلي و في عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على أنه تدقيق الأعمال و السجلات التي تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحيانا، بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض حيث اختلف نطاق و أهداف التدقيق أو الداخلي كثيرا في المنشآت المختلفة و قد تتميز خاصة فيها إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.<sup>1</sup>

و تماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947 ثم سنة 1957 و 1971 بحيث تلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية نعتمد على اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعبات الى ان أصبحت تهتم بكل النشاطات و وظائف الشركة.

<sup>1</sup> أحمد محمد مخلوف المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، مذكرة ماجستير

تخصص نفود و مالية 2006 و 2007 ص 20



أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه فلم ينص عليها المشرع الجزائري الا في نهاية الثمانينيات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12/01/1988 التي تنص على أنه يتعين على

المؤسسات العمومية الاقتصادية هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و تحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها و تسيرها.<sup>1</sup>

و لقد مرت مهنة التدقيق الداخلي بعدة مراحل في الجزائر و هي :

-قبل الاستقلال: كانت مهنة التدقيق خاضعة لقانون المستعمر الفرنسي.

-غداة الاستقلال: كما هو الحال بالنسبة لجميع الهيئات و المؤسسات التي خلفها الاستعمار عانت فراغا كبيرا و العديد من المشاكل على مستوى التنظيم و التسيير و على مستوى التأطير و الكفاءات. و ظلت مهنة المحاسبة و التدقيق خاضعة للنصوص المستمدة من اتفاقيات ايفيان و القانون الأساسي.

-التدقيق في الجزائر في مرحلة ما بين 1969-1980 بدأ تاريخ التدقيق في الجزائر في سنة 1969 و تحديدا بواسطة الأمر رقم 107/69 المؤرخ في 31/12/1969 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 حيث تم تكريس مراقبة المؤسسات الوطنية أو الرقابة الواجبة فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها.

-مرحلة ما بين 1980-1988 بعد الصدمة البترولية التي أصابت أسعار البترول تبين عدم نجاعة الاستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر و انكشفت عيوب و أساليب تسيير الاقتصاد الوطني، و بدأ التفكير جديا في إعادة النظر في نمط التسيير المخطط شكلا و مضمونا و هكذا أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية مؤسسة تخضع للقانون التجاري، و قد ترتب على ذلك ضرورة إعادة النظر في وظيفة الرقابة من خلال التخلي عن مفهوم تعدد الرقابة و العودة ثانية لصالح الفعالية و النوعية ، مما يعني إعادة الاعتبار لمهنة التدقيق، و كان ذلك بفعل صدور القانون رقم 05/80 المؤرخ في 10/03/1980 المقرر انشاء مجلس المحاسبة.

-مرحلة ما بين 1988-2010 ان تطور تدقيق الحسابات في الجزائر كان بطيئا نتيجة غياب الحاجة اليه في ظل احتكار الدولة للحياة الاقتصادية الى غاية 1988

-مرحلة ما بين 2010-2017 خلال هذه الفترة صدرت عدة نصوص تشريعية قانونية تضمنت ضبط مهنة محافظة الحسابات متعلقة بشروط و كيفية ممارسة المهنة و منها القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010

<sup>1</sup> المادة 40 من القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12/01/1988 القانون التوجيهي للمؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية

الذي يلغي القانون 08-91 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، بالإضافة الى صدور عدة مراسيم تنفيذية أهمها ما صدر في الآونة الأخيرة و المتعلق بإعادة تنظيم المهنة و نقل صلاحياتها من المصرف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين الى وزارة المالية، بالإضافة الى صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تصب معظمها في إطار تنظيم مهنة التدقيق و كذلك صدور مجموعة من القرارات التي جاءت بما يعرف المعايير الجزائرية للتدقيق<sup>1</sup>

### ثانيا مفهوم التدقيق الداخلي

التدقيق: هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات و الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة و مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.<sup>2</sup>

للتدقيق الداخلي عدة تعاريف نذكر منها:

حسب ما عرفه مجمع المدققين الداخليين و الولايات المتحدة الأمريكية (IIA): بأنه وظيفة يؤديها موظفين من داخل الشركة و تتناول الفحص الانتقادي للإجراءات و السياسات و التقييم المستمر للخطط و السياسات الإدارية و إجراءات الرقابة الداخلية و ذلك بهدف التأكد من تنفيذها و التحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة و معلوماتها سليمة و دقيقة و كافية.<sup>3</sup>

حسب ما عرفه المعهد الفرنسي للمدققين و المراقبين الداخليين IFACI عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف الإدارة العليا قصد مراقبة و تسيير المؤسسة، هذا النشاط يقوم به قسم تابع لإدارة المؤسسة و مستقل عن باقي الأقسام الأخرى: ان الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي إذن تدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية أي أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة و مناسبة.<sup>4</sup>

و يعرف أيضا نشاط تقييمي مستقل داخل المنشأة يهدف الى فحص و تقييم و تحقق من النواحي المحاسبية و المالية و غيرها من النواحي التشغيلية يقوم بها جهاز داخلي مستقل عن إدارة المنشأة لضمان و اطمئنان الإدارة

<sup>1</sup> جريو صارة ملتقى وطني حول المحاسبة و التدقيق كدعامة لتحسين الاستثمارمداخلة حول واقع تنظيم و ممارسة مهنة التدقيق جامعة يحي فارس بالمدينة في 2017/11/30

<sup>2</sup> خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص7

<sup>3</sup> محمد السيد سرابا أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002 ص 140

<sup>4</sup> محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من الناحية النظرية و التطبيق، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 15

من مدى كفاية الإجراءات و تنفيذ السياسات الموضوعة و قياس الأداء و تقييم فاعلية إجراءات و وسائل الرقابة الداخلية و كفاية تصميمها لتحقيق أهدافها.<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، يقوم به أشخاص تابعون للمؤسسة ، حيث تتمثل نشاطاته في القيام بعملية الفحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مدير المؤسسة قصد مراقبة و تسيير مؤسسته و فحص ما اذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية و ان العمليات شرعية و المعلومات صادقة و بأن التنظيمات فعالة و الهياكل واضحة و مناسبة و كذا مساعدة إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها المسطرة.

يمكن استخلاص مجموعة من خصائص من خلال التعاريف و هي:

1-التدقيق الداخلي وظيفة شاملة: تطبق في المؤسسات و في كل الوظائف حيث تنصب على كل وظائف المؤسسات بهدف خدمة الإدارة.

2-التدقيق الداخلي وظيفة دورية: حيث تخضع لها مختلف الوحدات و المصالح لعمليات الفحص و التقييم بصفة مستمرة.

3-الاستقلالية: أن التدقيق الداخلي وظيفة من وظائف المؤسسة الا انها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، فعلى المدقق أن يكون مستقلا حتى يتسم عمله بالموضوعية.

### ثالثا: أهمية التدقيق الداخلي و أهدافه

#### 1-أهمية التدقيق الداخلي:

أهمية التدقيق الداخلي باعتباره الركيزة الأساسية في التحقق من صحة البيانات و المعلومات المحاسبية حيث أنه يتلاءم مع خاصيات و حاجيات طالبي الخدمات، و تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

1-1المسؤولية: اتجاه إدارة المؤسسة التي يوجد فيها حيث تتمثل أهميته في مساعدة مديري المؤسسة على القيام بوظائفهم اليومية في إدارة و تسيير شؤون المؤسسة عن طريق توفير الضمان بأن آلية الرقابة التي يعتمدون عليها سليمة و تعمل على تحقيق الأهداف.

<sup>1</sup> احمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق الداخلي و التأکید، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 ص 29

<sup>2</sup> يونس زين تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46،الجامعة الوادي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية الجزائر 2010،ص38،39 .

2-1 مجال الفحص: تكمن أهميته في التحقق من سلامة نظام مسك الدفاتر ومن أنه سيستمر في توفير معلومات دقيقة و بصفة دائمة، و كذلك للتأكد من أن طرف تجميع المعلومات في التقارير المختلفة توفر الإدارة بيانات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

3-1 مجال الرقابة الداخلية: فهو يهتم بكل من الجانب المالي و الإداري و الاقتصادي لنظام الرقابة طالما أن مسؤوليته لا تقتصر على الإدارة و المالية و المحاسبة بل تتعدى ذلك لتشمل كل الأجزاء الأخرى بالمؤسسة و التحقق من أن هذا النظام يعمل كما هو مخطط له.

2- أهداف التدقيق الداخلي:

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي في:

-التأكد من مدى ملاءمة و فعالية السياسات و إجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة و ظروف العمل و التحقق من تطبيقها.

-التأكد من التزام الإدارات و الدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات و الإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة.

-اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة و فعالية الدوائر التنفيذية و الأنشطة تأكيداً للمحافظة على الممتلكات و الموجودات.

-التأكد من صحة البيانات و مدى الاعتماد على العمليات و دراسة الضبط عليها من خلال مراجعة و تقييم إدارة المخاطر الداخلي و تدقيق البيانات.

-مراجعة إجراءات إدارة المخاطر و ما اشتملت عليه من مراكز الخطر

-مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر

-التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق و رفعه إلى أعلى سلطة تنفيذية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي و مراكزه

لقد تعددت أنواع التدقيق الداخلي و لكل منهما وظائف و مهماته و الدور الذي يؤديه داخل المؤسسة ،سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أنواع و مراحل

<sup>1</sup> خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2014 ص

## اولاً: انواع التدقيق الداخلي

هناك العديد من الأنواع تتمثل فيما يلي:

تدقيق الالتزام: يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة و القوانين المعمول بها و الإجراءات الموضوعية في المؤسسة . و التأكد من تطبيق القوانين و اللوائح و التعليمات التي تصدر المؤسسة لتحقيق الأهداف المرسومة وفق الخطط الموضوعية بكفاءة و فعالية بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم<sup>1</sup>.

التدقيق التشغيلي: فحص و تقويم شامل لعمليات المشروع لفرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات الموضوعية و المتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل التدقيق تقويم كفاءة استخدام المواد المادية و البشرية بالإضافة إلى تقويم إجراءات مختلف العمليات، و يجب أنه يتضمن التدقيق أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل، و الطرق لزيادة الكفاءة و الربحية.

التدقيق المالي: يعرف بأنه مجموعة من المبادئ و السياسات و المعايير العلمية ، و المشتقة من المفاهيم و الغروض المتسقة، مع طبيعة العمليات اللازمة للقيام بعملية المراجعة التي تحكم مدى دقة و فعالية التدقيق في إطار الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع<sup>2</sup>

تدقيق نظام المعلومات: يقصد به عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المدقق عبر مراحل التدقيق المختلفة من تخطيط ورقابة و توثيق.

التدقيق البيئي: عبارة عن فحص موضوعي منظم دوري ونورث للممارسات البيئية للمنشأة التحقق من الوفاء والمتطلبات البيئية تفرضها القوانين المنظمة للبيئة وسياسات المنشأة.

## ثانياً مراحل التدقيق الداخلي:

بإنجاز عملية التدقيق الداخلي يجب اتباع المراحل التالية:

1-مرحلة التخطيط: أشارت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الى ما يلي:

-يجب وضع خطة موثقة للتدقيق الداخلي مبني على أساس المخاطر على أن يكون الاطلاع عليها مرة كل سنة على الأقل، كما يجب أن يتم دراسة توجيهات الإدارة العليا و مجلس الإدارة في هذه العملية.

<sup>1</sup> حمدي سليمان سحيمات القبيلات الرقابة المالية و الإدارية على الأجهزة الحكومية دار الثقافة للنشر و التوزيع الأردن 1998

يجب على مدير إدارة التدقيق الداخلي أن يدرس أمر قبول الاستشارات المقترحة بناء على فائدتها في تحسين عملية إدارة المخاطر و إضافة قيمة لأعمال المنشأة كما ينبغي أن تشمل الخطة على الأعمال الاستشارية التي يتم قبولها.

2-مرحلة العمل الميداني: عند انتهاء المدقق من المرحلة الأولى ينتقل الى مرحلة المعاتبة، يتم تنفيذها مباشرة بعد اعداد برنامج التدقيق و اعتماده من مدير التدقيق بحيث يقوم التدقيق بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراءات و اختبارات و مقارنات و غيرها، بغرض جمع أدلة الاثبات الكافية و الملائمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق و جب على فريق التدقيق القيام بتوثيق كافة أعمال التدقيق بحيث تعتبر عناصر أعمال التدقيق اثباتا تعزز عملية و نتائج و توصيات التدقيق الناتجة عن أدلة التدقيق من أعمال و هي تشمل كل من:

2-1-العينات:تتمثل المعاتبة في أن نتائج العينة توفر معلومات عن المجتمع الذي سحبت منه العينة باعتبارها طريقة فعالة للحصول على أدلة و قرائن التدقيق.

2-2-نسبة الانحراف المقبول: تمثل هذه النسبة معدل الانحراف عن ضبط المفروض الذي يرغب المدقق قبوله و يطلق عليه الخطأ المقبول، أي كلما كان معدل الانحراف المقبول أعلى كلما كانت حجم العينة أقل.

2-3-نسبة الانحراف المتوقع: تمثل نسبة الانحراف المتوقع لمعدل الانحراف في المجتمع الذي يتم اكتشافه و يطلق عليه الخطأ المتوقع، فكلما كان معدل الخطأ الذي يتوقع اكتشافه في المجتمع الاحصائي كلما كان حجم العينة المطلوب أكبر لتحقيق تقدير مقبول للمعدل الفعلي للانحراف.

2-4-5.مرحلة مراقبة نتائج التدقيق واجرائها: يجب على المدقق الداخلي ان يحدد ما اذا كانت الإجراءات التصحيح قد اتخذت وما اذا كانت تحقق النتائج المنشودة وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يضع الإجراءات اللازمة لذلك التي تشمل على تحديد اطار زمني يلزم ان تقوم الادارة بالاستجابة للملاحظات والتوصيات المتعلقة بمهمة التدقيق وتقييم استجابتها من حيث كفايتها بالمقارنة مع الاهمية النسبية للملاحظات والتوصيات والتحقق من الاستجابة للادارة وكذا تنفيذ مهمة المتابعة مباشرة واجراء التبليغات اللازمة برفع الردود والتصرفات غير المرضية في المستويات المناسبة في الادارة العليا.

### المطلب الثالث: ادوات ودور التدقيق الداخلي:

يعتمد المدقق الداخلي على مجموعة من الادوات منذ القيام بها؛ ولها دور مهم في التدقيق ابداعي بحيث

بفضلها يستطيع اكتشاف الاخطاء وذلك بتوجيه توصيات الى الادارة العليا في المؤسسة.

#### اولا: ادوات التدقيق الداخلي:

بستخدم المدقق الداخلي في اطار مهمته عدة ادوات لتحقيق الاهداف التي يريد التوصل اليها وتتصف هذه الادوات تتمثل في الادوات الوضفة والاستفهامية والتنظيم.

1-الادوات الوصفية تتمثل في:

الدراسة الوصفية: حيث يقوم المدقق في هذا الاسلوب في تحضير قائمة تحتوي على قوانين الانظمة الفرعية للرقابة الداخلية ويقوم بتوجيه الاسئلة الموظفين المسؤولين عند اداء كل عملية فبذله تتوضح للمراجع كيفية تسيير العملسة والاجرائات التي تمر بها المستندات التي تعد من اجلها الدفاتر التي نسجل بها وقد يقوم المدقق او مساعديه بتسجيل الاجابات الى نهايتها ويحدد ما اذا كان النظام يتضمن ثغرات وينقصه بعض ظوابط الرقابة. الملاحظة المادية: هي عبارة عن حالات واقعية ذات علاقة بلموضوع تحت التدقيق وهي ضرورية لدعم راي المدقق في امور معينة توضح اية نقاط في نتائج وتوصيات المدققين التركيز على الملاحظات الهامة والتي يكون لها تأثير مادي على تسيير الاعمال المؤسسة اما الملاحظات الاقل اهمية فيمكن نقلها بشكل غي رسمي.


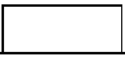
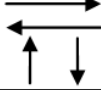







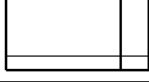
\*شبكة تحديد المهام: يقوم المدقق الداخلي اولا باحصاء وتسجيل المهام الوظيفية محل التدقيق ثم يقوم بالبحث عن الاشخاص الذي يقومون بتادية هذه السهام وتسجيلهم على شبكة تحليل المهام.  
\*خرائط التدقيق: تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق من مختلف الوظائف ومراكز المسؤولية النهائية وهي تقدم نظرة كاملة من تسلسل المعلومات واجراء انتقالها وتهدف الى اختيار دقة وتطبيق عن نظام العمل والتي تكون نافعة للمدقق الداخلي كاداة تحليلية لانها تعد رسومات تخطيطية.  
يمكن اعداد خرائط التدقيق وفق المخططات التالية:

ان يقوم المدقق بدراسة الواجباتش والمستندات واسلوبتدققها خلالمرحل استخدامها.  
\*تعد الخطوة السابقة استناد عليها يقوم المدققبوضع وصف مبدئي لنظام الرقابة الداخلية.  
\*يقوم بانشاء خريطة تدقق النظام استنادا الى المعلومات الواردةفي ملخص واجبات العاملين واجاباتهم عن استفسارات المدقق.

عند قيام مدقق الحسابات باعداد خرائط التدقيق يجب ان يراعي مايلي:  
أن يتم اعطاء عنوان لكل خريطة تدفق بأرقام التدقيق الخاصة به وكذلك اسس المؤسسة ونوع النظام.  
ان يتم ذكر نوع الوظيفة او القسم او الشخص المختص في اعلى كل عمود من اعمدة الخريطة.  
ان توضع مل مسؤوليات كل وظيفة والمستندات المتداولة المعدة بوسائط المسؤولين في العمودالخاص بالوظيفة او القسم.

وتكون خرائط التدفق من الرموز المشتقة من الاشكال التي اعدھاالنعهد الامريكي للمعايير والذي وصفها في للشكل التالي:.

الشكل رقم 1-1: الرموز الأساسية للتدقيق :

الرمز	معنى الرمز بالعربية
	إدخال و إخراج بيانات أو معلومات.
	عملية محددة ينتج عنها تغير في قيمة أو شكل أو مكان للمعلومات.
	خطوط اتجاه تدفق العمليات أو البيانات.
	إشارة للربط.
	اتخاذ القرار.
	رمز الانتقال من صفحة لأخرى.
	تخزين مؤقت.
	تخزين نهائي
	وثيقة
	وثيقة بنسخ
	ملف



## 2-الأدوات الاستفهام : تتمثل فيما يلي

1-المعاينة الإحصائية : وهي تقنية تستخدم عن طريق سحب عينة عشوائية من المجتمع محل الدراسة باستقراء الملاحظات المسجلة حول العينة بتحديد معين و دقة مطلوبة ، و غرضها الحصول على اكبر عدد من المعلومات مقابل عدد اقل من الفحوصات، و يمكن الإشارة الى المصطلحات او المفاهيم المتعلقة بالمقاتية الإحصائية :<sup>1</sup>

المجتمع : هو المجموع المشاهدات و القياسات الخاصة بمجموعة من الوحدات الاقتصادية و نجده في مجال التدقيق على انه كل المستندات الخاصة بعملية معينة مثل فواتير البيع و الشراء ،العمليات التجارية التي حدثت في مجال الزمني معين ، حسابات الدائنين و المدنين المسجلين في دفتر الأستاذ عدد او قيمة الصكوك المدفوعة خلال فترة العينة : هي جزء من المجتمع أي مجموعة من المفردات تم اختيارها بطريقة معينة ، وفقا لاسلوب معين بهدف دراسة مشكلة او ظاهرة معينة تخص هذا المجتمع .

الدقة : هي درجة التطابق او انفاق تقدير العينة مع القيمة الحقيقية للمجتمع

الثقة : يمثل النسبة المئوية لدرجة التأكد المطلوبة من قبل المدقق و خاصة بالاستنتاج الاحصائي بناء على اختيار العينة

المفاضلة : هو حاصل القسمة عدد عناصر المجتمع على حجم العينة المأخوذة من الجداول .

-المقابلات : تقنية تستعمل بكثرة في التدقيق الداخلي وهوي ليست محادثة او استجوابا و تعتبر من التقنيات غير الرسمية ، و ذلك من اجل اخذ فكرة او راي اولي على مختلق الأنظمة داخل المؤسسة ، ويجب احترام الشروط التالية :<sup>2</sup>

-يجب احترام السلم الهرمي بحيث لا يجب على المدقق الداخلي لجراء مقابلة مع عامل دون ان يكون المسؤول على دراية .

- يجب ابلاغ العامل بأهداف المهمة و المنتظرة من وراء اجراء هذه المقابلة.

-المدقق الداخلي لا يهتم بالأشخاص بل بالأعمال التي يقومون بها.

- تلخيص مستوى المقابلة وإبلاغه الى الشخص محل المقابلة والحصول على موافقة قبل الادلاء به الى مسؤولي المؤسسة.

<sup>1</sup> خلف عبد الله الواردات،مرجع سبق ذكره، ص 181

<sup>2</sup> محمد التهامي طواهر مسعود صديقي، المراجعة و التدقيق الحسابات الاطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر 2011 ص 102

تحقق من ملفات الكمبيوتر: تعمل هذه الأداة على فحص للوسائل الالكترونية وكذا نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة على أساس معايير معينة و يستوجب الاستغلال الأفضل لها و هذا لفائدة المدقق فهي تزيد من فعاليتها و تتمثل أهدافها في القيام بالاحصاء السريع للعناصر موضع الدراسة و بناء قوائم للحالات التي تم فحصها بطريقة شاملة او عشوائية والقيام باختيار العينات المجتمع<sup>1</sup>

الاستبيان: و هي أداة مستخدمة كثيرا تسمح بدرجة عالية من التشخيص الكلي لجهاز الرقابة الداخلية، و يتكون الاستبيان من مجموعة من الأسئلة يتم الإجابة عنها نعم تمثل نقاط قوة للرقابة الداخلية، لا تشير الى غياب الرقابة الداخلية و هذا بالنسبة لأسئلة غير مطابقة

و نهدف من الاستبيان الى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال الأسئلة المتعلقة بتنظيم التطبيق و كذا فهم أهمية كل مرحلة ابتدائية و تحليل أقل للأخطار المتعلقة بمختلف النشاطات لتحسين الإدارة و الحد منها<sup>2</sup>

3/الأدوات و التنظيم: و تشمل ما يلي:

الهيكل التنظيمي:

يقوم المدقق الداخلي بوضع الهيكل التنظيمي للمؤسسة من أجل معرفة الهيكل المعتمدة و اعتماد على حجم الشركة يختلف الهيكل التنظيمي ، يراعي في العناصر حجم المؤسسة ، طبيعة النشاط، تسلسل الاختصاصات، تحديد المديرية، تحديد المسؤوليات و تقسيم العمل، البساطة و المرونة و مراعاة الاستقلالية بين المديرية<sup>3</sup>

- مخطط التدقيق: هو برنامج لعدة سنوات يأخذ مختلف المهمات التي سوق يقوم بتنفيذها التدقيق الداخلي
- ميثاق التدقيق: و ذلك من خلال ما ورد في المعيار رقم (1000) من معايير الصفات اذ يجب تحديد صلاحيات و سلطة و مسؤولية المدقق الداخلي بما يتماشى مع تعريف و أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي و تحديد الخدمات التأكيد به و الاستشارية التي تقدم الى مؤسسة تحديدا واضحا .
- دليل التدقيق: عبارة عن وثيقة مرجعية داخل المؤسسة، تتعلق بالأفراد الممارسين لعملية التدقيق الداخلي

من خلال تحديد نطاق العمل و الاشراف و التدريب للمدققين الجدد

**ثانيا : دور التدقيق الداخلي في المؤسسة :**

يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها بتقديم الخدمات التالية :

<sup>1</sup> ادريس عبد الله شتيوي المراجعة و معايير و إجراءات، دار النهضة العربية ، بيروت 1996 ، ص 65 و 66

<sup>2</sup> علواني سفيان مرجع سبق ذكره ص 20

<sup>3</sup> محمد التهامي طواهر صديق مسعود مرجع سبق ذكره ص 98

-تحديد كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة : يقوم الإدارة بالتخطيط و التنظيم و الاشراف بطريقة توفر ضمان معقول بان الأهداف و الغايات سوف يتم تحقيقها<sup>1</sup>

-قابلية المعلومات للاعتماد عليها : يجب ان تكون المعلومات المالية و التشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة ، كاملة ، ومقيدة وان تكون قد قدمت في الوقت المناسب ، حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

-حماية الأصول : يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحيث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق و التصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة .

-الالتزام بالسياسات و الإجراءات الموضوعية : يتحقق التدقيق الداخلي من ان منتسبي المؤسسة يقومون بنا هو مطلوب منهم القيام به من اتباع السياسات و الخطط و الإجراءات و الأنظمة و التعليمات و في حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك

- الوصول الى الأهداف : يتم وضع الأهداف و و إجراءات الرقابة من قبل الإدارة و يقوم المدقق الداخلي بالتحديد فيما اذا كانت متوافقة مع اهداف المؤسسة و تقع مسؤولية وضع اهداف المؤسسة على عائق الإدارة العليا و على المدقق التأكد من ان البرامج او العمليات قد نفذت كما خطط لها

- تحديد مواطن الخطر : على المدقق الداخلي تحديد المناطق و الأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية ، و علام الإدارة عنها لتحديد فيما اذا تطلب الامر اخضاعها للتدقيق و يتم تحديد مواطن الخطر من خبرة المدقق السابقة في المؤسسة .

- منع و اكتشاف الغش و الاحتيال : تقع مسؤولية الغش و الاحتيال على إدارة المؤسسة و على المدقق الداخلي فحص و تقييم كفاءة ز فعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون الوقوع في الغش ، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش و لكن عليه ان يكون لديه معرفة كافية بطرق و احتمالات الغش ليكون قادر على تحديد أماكن حدوث الغش و الاحتيال ، و على المدقق عند اكتشافه ضعف في نظرية الرقابة الداخلية عمل اختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش<sup>2</sup>.

-الشك المهني : يجب على المدقق الداخلي ان يخطط و ينفذ اعمال التدقيق باعتبار الشك المهني ، اذ لا يجب ان على المدقق افتراض عدم الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق و يجب عليه الاهتمام بالظروف و الأحوال و اخذ الحيطة و الجذر في تطبيق إجراءات التدقيق .

<sup>1</sup> خلف الله عبد الواردات مرجع سبق ذكره ص 39

<sup>2</sup> سالم صالح ، دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية . مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، 2017 ، ص 11 . 12.

## - المبحث الثاني: الأطار العام للاداء المالي

لقد اصبح الاداء محل اهتمام كل المؤسسات من اجل تقييم ادائها المالي و ذلك باستعمال طرق و أساليب معينة بهدف التعرف على الكفاءة للمؤسسة و تطور أدائها و التمكن من وضع الخطط المستقبلية .

## المطلب الأول: ماهية الاداء المالي

بعد الاداء المالي من الجوانب الهامة في تقييم الاداء المالي للمؤسسات عموما

## أولاً: مفهوم الاداء المالي

الاداء يعرف بانه انجاز الأهداف التنظيمية بغض النظر عن نوعها او طبيعتها كما انه يعد مفهوما متعدد الابعاد الأبعاد و ذلك لتعدد اهداف المؤسسة التنظيمية<sup>1</sup>.

الاداء المالي : لقد تعددت تعاريف الاداء المالي نذكر منها:

ان الاداء المالي المفهوم الضيق للاداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر على الاداء الشركات حيث انه الأساس للعامل المختلفة التي تمارسها الشركة ، و يساهم في اتاحة الموارد المالية المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافها<sup>2</sup>

ويعرف أيضا انه هو احد اهم المجالات تقييم الاداء المهنية و يمثل انتاج هذا المنظور مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف او الوقوف على مستوى الأرباح المتحققة الاستراتيجية المؤسسة بالعمل على تخفيض التكاليف بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة<sup>3</sup>

يعرف الاداء المالي تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية او يتحقق ذلك بتدقيق التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد الى مدى متوسط ، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة و الاستمرار في مستوى الاداء<sup>4</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بانه مدى قدرة المؤسسة على استغلال جميع الموارد المتاحة لها استغلال امثل لتحقيق الأهداف المسطرة

<sup>1</sup> مراد كواشي الاداء الشامل في منظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث القاهرة ، مصر ط 1 ، 2017 ص 104

<sup>2</sup> بلال عيمون ، دور التدقيق ، الداخلي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، جامعة جيجل ، 2016 ، ص 47

<sup>3</sup> حيدر ناصر حسين ، جليل كاظم العارضي ، إعادة هندسة العمليات و علاقته في الاداء المالي الاستراتيجي ، مجلة كلية

الإسلامية م 1 العدد 40 جامعة التحف الاشرف ، العراق 2016 ، ص 416

<sup>4</sup> الياس بن ساسي و يوسف قريشي ، التسيير المالي للإدارة المالية ط 2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 2000، ص 60

ثانياً: خصائص الأداء المالي

يتمثل في مجموعة من الخصائص و هي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركة تاناجحة
- أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة
- أداة لتحفيز العاملين لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايرة مالية أفضل.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة.<sup>1</sup>

ثالثاً أهمية الأداء المالي :

الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:<sup>2</sup>

- تقييم ربحية المؤسسة
- تقييم سيولة المؤسسة
- تقييم تطور نشاط المؤسسة
- تقييم مديونية المؤسسة
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة
- تقييم حجم المؤسسة

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات و طرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية و تحسينها هو تعظيم قيمة المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في الشركة و كذا الاستفادة من البيانات التي توفر الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

<sup>1</sup> السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، ط 1 ، دار المريخ للنشر، الرياض 2002 ص 37

<sup>2</sup> محمد محمود خطيب الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ط 01 ، دار الحامد، عمان، الأردن ، 2009

## المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة خلال القيام بنشاطها و من أهمها العوامل الداخلية و الخارجية

## أولا العوامل الداخلية:

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي و ربحيتها و هذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها و السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتبقى و تقليل التكاليف و المصروفات و أهم هذه العوامل<sup>1</sup>

الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال

-الرقابة على التكاليف

-الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة

إدارة السيولة

-المؤشرات الخاصة بالربحية

## ثانيا : العوامل الخارجية :

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على ادائها المالي حيث لا يمكن الإدارة المؤسسة السيطرة عليها ، و انما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذة التغيرات ، محاولة إعطاء خطط لموجهتها و التقليل من تأثيرها و تشمل هذه العوامل<sup>2</sup>:

-التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة علو نوعية الخدمات

-القوانين و التعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق

-السياسات المالية و الاقتصادية للدولة

<sup>1</sup> شديري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ن

جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، 2009 ص 133

<sup>2</sup>حجاج نفيسة : اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية علوم

التسيير و علوم تجارية جامعة قاصدي مريال ، ورقلة 2017 ص 17

-ان الأداء المؤسسة توافق بين كفاءتها و فاعلية استخدام مواردها بتاثر بعوامل كثيرة جدا منها ما يمكن التحكم فيه ومنها ما يصعب او بتعذر التحكم فيه ، و تشير الى ان معيار الفصل بين العوامل حسب التحكم فيها يبقى بدوره صعب الضبط و التي من بينها حجم المؤسسة الذي على أدائها بمختلف انواعه<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي:

تعتبر المؤشرات المالية من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المدقق عند تقييم الأداء المالي للمؤسسة لغرض حماية أموال المودعين والمساهمين وغيرهم.

### أولاً: قياس الأداء المالي عن طريق النسب المالية:

1. **التحليل المالي:** هو العملية التي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية، وذلك من خلال ومعلومات تستخرج من القوائم المالية أو مصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات<sup>2</sup>.

### 2. أنواع التحليل المالي: يتمثل في:

أ- **التحليل المالي الرأسي:** هو إيجاد الأهمية النسبية لمكونات أو بنود قائمة النتيجة وقائمة المركز المالي، أيّ بعبارة أخرى تحليل كلّ قائمة مالية. بشكل مستقر عن غيرها<sup>3</sup>. ويتضمن تحليل البنود المكونة للمؤسسة خلال نفس الوقت، وبيان أدوات التحليل المستخدمة ومقارنتها والاستنتاج، دون أخذ أيّ اعتبار للزمن في التحليل<sup>4</sup>

ب- **التحليل المالي الأفقي:** هو أحد أدوات التحليل المالي الذي يحتاج أو يستعمل المعلومات الواردة من عدّة ميزانيات لنفس المؤسسة، وكشوفات عدّة أرباح وخسائر لنفس المؤسسة ولفترات محاسبية متعدّدة قد تكون

<sup>1</sup> مزهودة عبد المليات ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مفهوم و تقييم ، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 1 ، 2001 ، ص94

<sup>2</sup> -محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة الادارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص103.

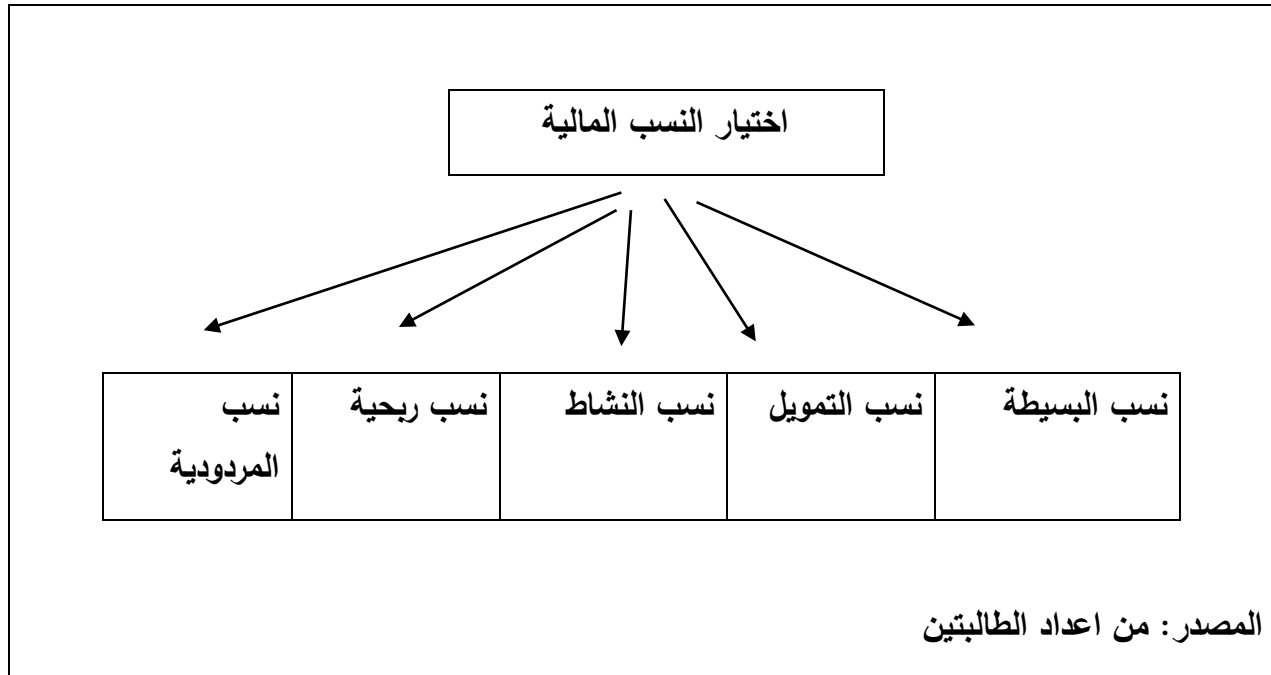
<sup>3</sup> -زهرة حسن العامري، السيد عليّ خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المؤسسة دراسة ميدانية في شركة التغطية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، جامعة بغداد، العراق، 2007، ص113.

<sup>4</sup> -خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص56.

متتالية أو غير متتالية، ومثل هذه المقارنات غالباً ما تقدم كميات ضخمة من المعلومات القيمة والمتعلقة بتطور المؤسسة وتقدمها<sup>1</sup>.

ت- التحليل المالي بأسلوب النسب المالية: أنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة بين عنصر وعنصر آخر. وتستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية، ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة<sup>2</sup>.

الشكل رقم 2-1: تصنيف النسب المالية



اختبار نسب السيولة: هي قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، . فتعتبر السيولة عن قدرة المؤسسة على تحويل قيمة أصولها المتداولة الى نقود جارية<sup>3</sup>. وتنقسم الى:

- نسبة التداول: تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها الى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حيدر كاظم، استبرق محمود، تفعيل دور التحليل المالي في احتساب الحل الخاضع للضريبة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص 382.

<sup>2</sup> - منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 12.

<sup>3</sup> - محمد الصريفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2014، ص 231.



وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفقا للعلاقة التالية:

$$1 < \frac{\text{نسبة التداول: الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتعبر هذه النسبة عن عدد مرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة.

إذا كانت النسبة : معناه أنّ المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنّها قادرة على الدفع.

إذا كانت النسبة >1: المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

**نسبة السيولة السريعة:** وهي الأصول المتداولة سريعة التحوّل الى نقدية ولذلك يتمّ استبعاد المخزون من تلك النسبة لأنّه يمكن تحويلها سريعا الى نقدية<sup>2</sup>.

وتحسب وفقا للعلاقة التالية: نسبة السيولة السريعة: الأصول الجارية- المخزون

الخصوم الجارية

إذا كانت هذه السيولة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

**نسبة السيولة الحالية:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كلّ ديونها قصيرة الأجل والاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، وتحسب وفقا للعلاقة التالية: نسبة السيولة الحالية:

خزينة الأصول

الخصوم المتداولة

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها. ان نسبتي السيولة السريعة والسيولة الحالية مجال فذلك اجتهاد قد ينطبق على مؤسسات أخرى، والسبب في ذلك أنّ تلك النسبتين قد تحققتا في لحظة معينة، وبالتالي من الخطأ كان ديمومة الوضعية، ثمّ ما يجب التشبيه اليه هو أنّ النسبتين السابقتين يجب ان تراعى شرطين، فالشرط الأول يجب ان المؤسسة تحتاط نفسها من مخاطر عدم التسديد للديون. امّا الشرط الثاني فوجود السيولة يقيم ضخمة هو تجميد لجزء من أصول المؤسسة بدل استخدامه في دورة الاستغلال.

1 - علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن، 2002، ص105.

2 - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص346.

**نسب التمويل:** تمكننا هذه النسبة من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة<sup>1</sup>.

**نسبة التمويل الدائم:** تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم: الأصول الدائمة

الأصول الثابتة

النسبة <1: إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أنّ الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

النسبة >1: إذا كانت هذه المؤسسة أقل من الواحد، فإنّ مال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدلّ على جزء أنّ جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل.

**نسبة التمويل الخاص:** وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أيّ قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتحسب وفق العلاقة التالية: نسبة التمويل الخاص: الأموال الثابتة

الأصول الثابتة

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أنّ المؤسسة تمولّ قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي حالة المثلى، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلّما أرادت ذلك والعكس صحيح.

**نسبة الاستغلالية المالية:** تتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم ويجب ان لا تتخفّض هذه النسبة عن 1/2، وآلا فقدت المؤسسة استقلاليتها لأنّ مواردها المشكّلة بأكثر من 50% من الديون وتحسب بالعلاقة التالية

نسبة الاستغلالية المالية: الأموال الخاصة

مجموع الديون

**نسبة التحويل الخارجي:** وتعتبر هذه النسبة من أهمّ النسب المالية المستخدمة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة المؤسسة كما أنها ذات دلالة هامة بالنسبة لدائني المؤسسة إذ توضح لهم هامش الأمان الموفّر لديونهم عند تقييم مدى قدرتها على الوفاء بهذه الديون ونحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -مبارك لسوس، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص45.

نسبة التمويل الخارجي: مجموع الديون

مجموع الأصول

**نسبة النشاط:** تقيس هذه المجموعة من النسب مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول لزيادة المبيعات او مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، كما أنه يمكن النظر الى بعض هذه النسب كنسبة معدل دوران الذمم المدنية، ومعدل دوران المخزون كمؤشر على سيولة المؤسسة، أي قدرة المؤسسة على تحويل الذمم المدنية والمخزون الى سيولة نقدية في الوقت المناسبة<sup>2</sup> وتتضمن هذه النسب المؤشرات التالية:

✓ معدل دوران المخزون: ان هذه النسبة توضح تدفق الأموال في تشكل مخزون ثم مبيعات خلال فترة معينة أي أنّ النسبة توضح عدد مرات التي يتم تحويل حجم معين من المخزون الى مبيعات خلال الفترة<sup>3</sup>. وتكتب هذه العلاقة كما يلي:

معدل دوران المخزون: تكلفة البضاعة المباعة

متوسط المخزون خلال السنة بالتكلفة

ويحتسب متوسط المخزون خلال العام كالاتي:

متوسط المخزون: مخزون أول المدّة + مخزون آخر المدّة

2

تعبّر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، وسيستخدم أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.

مدّة دوران المخزون (مدّة تصريف المخزون) : 360 اليوم

1 - محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الانتمائي، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص60.

2 - فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، ط3، اثراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013، ص39.

3 - الدكتور صادق حسيني، التحليل المالي والمحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، ط1، دار يحيى للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص274.

معدل دوران المخزون

**معدل دوران الحسابات المدنية:** ونفس عدد مرات اصدار الذمم المدنية والتي تستوفي في السنة الواحدة، بمعنى آخر كلما زادت هذه النسبة كلما كان واضحاً أنّ المؤسسة توفر ائتمان تجاري قصير الأجل ويستوفي هذا الائتمان بشكل متواصل. ويحسب على النحو الآتي:

معدل دوران الحسابات المدنية: رقم الأعمال السنوي TTC

الزبائن + أوراق القبض

**مدة تحصيل من الزبائن:** يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، أيّ بشكل تقريبي الفترة الزمنية التي تستغرقها المؤسسة لتحصيل الذمم المدنية. وتحسب وفق العلاقة التالية:

مدة تحصيل الحسابات المدنية:  $\frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الحسابات المدنية}}$

معدل دوران الحسابات المدنية

**معدل دوران الموردين:** يمثّل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدا دوران الموردين:  $\frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الموردين}}$

الموردون + أوراق الدفع

**مدة تسديد الموردين:** تمثّل المدّة المتوسطة للشراء الاجل او المدة التي تمكّنها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين وتحسب بالعلاقة التالية:

مدة تسديد للموردين:  $\frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الموردين}}$

معدل دوران الموردين

**مقارنة:** في العادة تجري مقارنة بين المدينين ، مدّة التحصيل من الزبائن ومدة التسديد للموردين، فاذا طالت مدة التحصيل فان جزء من حقوق المؤسسة بقي حاملا خلال دورة الاستغلال، أما اذا طالت مدة التسديد للموردين فان جزء من الديون قصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال<sup>1</sup>.

**معدل دوران مجموع الأصول:**

<sup>1</sup> -مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص51.

كما يعرف نسبة صافي المبيعات الى اجمالي الأصول، وتستخرج هذه النسبة لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المؤسسة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات.

دوران مجموع الأصول: رقم الأعمال

مجموع الأصول

**معدل دوران الأصول الثابتة:** يوضح دوران الأصول الثابتة مدى استخدام المؤسسة للمعدات والآلات، أيّ الكيفية التي تدار بها الاستثمارات الطويلة الأجل. ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة: الأصول الثابتة

رقم الأعمال

**معدل دوران الأصول المتداولة:** يقيس هذه المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات، ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة: رقم الأعمال

الأصول المتداولة

**نسب الربحية:** تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الموجودات وعلى حقوق الملكية، وكلما زادت هذه النسب كلما كان هذا أفضل للمؤسسة. وتستخدم لتقييم أداء المؤسسة، ومن أهم نسب الربحية الآتية.

**العائد على المبيعات:** هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المؤسسة وتحسب وفق العلاقة الآتية:

العائد على المبيعات: صافي الربح الضريبية

100\*

صافي المبيعات

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط القاعدة أو عن السنوات السابقة لنفس المؤسسة كلما كان معبرا عن أداء جيد المؤسسة<sup>1</sup>.

**معدل العائد على حقوق الملكية:** وتقيس العائد الناتج عن استثمار الأموال الخاصة بالملاك رأس المال الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة. ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، ط1. ألف للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص161.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية: الأرباح الصافية} \\ \frac{100^*}{\text{الأموال الخاصة}}$$

**معدل العائد على الاستثمار:** يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام ديون، ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد الى الاستثمار: الأرباح الصافية} \\ \frac{100^*}{\text{مجموع الأصول}}$$

**نسب المردودية:** قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها وتتمثل نسب المردودية في ثلاث أنواع رئيسية، وهي<sup>2</sup>:

**1. المردودية الاقتصادية:** تقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول المتاحة للمؤسسة، أيّ تقيس قدرة الأصول الاقتصادية على تحقيق فوائد في إطار النشاط الاستغلالي دون اعتبار لشروط التمويل سياسات الاستثمار والتمويل وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية: فائض الإجمالي للاستغلال} \\ \frac{100^*}{\text{مجموع الأصول}}$$

**2. المردودية المالية:** تهتم بالمردودية المالية بكل أنشطة المؤسسة، ولذا تأخذ بعين الاعتبار النتيجة الصافية ليتم مقارنتها مع الأموال الخاصة، وهذا المعرفة قدرة المؤسسة على تكوين الأرباح.

$$\text{المردودية المالية: النتيجة الصافية} \\ \frac{100^*}{\text{الأموال الخاصة}}$$

**3. المردودية التجارية:** تعتبر هذه السنة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أيّ باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال وتحسب وفق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - حمام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، دراسة حالة تعاونية، الحبوب والخضر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017/2018، ص ص 29-30.

<sup>2</sup> - بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر، 2009، ص 86.

المردودية التجارية: النتيجة الصافية

100\*

رقم الأعمال السنوي الصافي

ثانيا: قياس الأداء المالي عن طريق التوازنات المالية:

التوازن المالي أهمية كبيرة في المؤسسة، وذلك من خلال الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة التزامات وتدنية المخاطر، وكذلك توجيه السيولة النقدية الى التوظيفات القصيرة والاستثمارات الطويلة الأجل، لتنمية إيرادات المساهمين والملاك وتمثل مؤشرات التوازن المالي في:

1- رأس المال العامل **FRNG**: يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل الى المدى القصير. ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية<sup>2</sup>، وبحسب بطريقتين:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل=الأموال الدائمة-الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل=الأصول المتداولة-ديون قصيرة الأجل.

1-1- أنواع رأس المال العامل: يتمثل رأس المال العامل فيما يلي:

- رأس المال العامل الإجمالي: ويتمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي عبارة عن اجمالي الأصول المتداولة، والهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مؤلت أصوله المتداولة، كما يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة<sup>3</sup>:

رأس المال الاجتماعي=مجموع الأصل المتداولة

- رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة، ووجود هذا النوع يعتبر في الكثير من الأحيان مؤثر على سلامة المركز المالي للمؤسسة، وبحسب وفق العلاقة التالية: رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة-الأصول الثابتة.

الاحتياج في رأس المال العامل: يتمثل احتياج رأس المال العامل في الجزء من احتياج التمويل الناتج عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، ويضم هذا الاحتياج الى عنصرين احتياج رأس المال العامل للاستغلال واحتياج رأس الما خارج الاستغلال.

<sup>1</sup> -الباس بن سامي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، ج2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص167.

<sup>2</sup> -بن خروف حليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجازات القنوات. مذكرة ماجستير في علوم مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص92.

<sup>3</sup> -عيسى بولخوخ ومنصر داودي، تقنيات المحاسبة والتسيير، دار الهدى، 1997، ص8.

احتياج في رأس المال العامل: احتياج رأس المال العامل للاستغلال - احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال  
احتياج في رأس المال العامل: (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

- الخزينة الصافية: تعرف خزينة المؤسسة على أنّها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من المبالغ السائلة<sup>1</sup>.

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل  
أو الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية (خزينة الخصوم).

### ثالثا: الاتجاهات الحديثة لقياس الأداء المالي:

تعتبر المؤشرات الحديثة أداة لاثبات صحة النتائج المالية المتواصل اليها في المؤسسات

1- القيمة الاقتصادية المضافة: تعرف على أنّها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستقرة. وتحسب وفق العلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = راس المال المستمر (معدل العائد لهذا راس المال - تكلفة رأس المال)

إذا كانت موجبة فإنها تمثل القيمة المضافة التي تخلقها المؤسسة الى ثروة المساهمين

إذا كانت سالبة فإن هذا يدل على تدهور ثروة المساهمين أي المؤسسة غير قادرة على تحقيق معدل العائد المطلوب.

2- القيمة السوفية المضافة: قياس وتحقيق الثروة ومقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود الى نجاح المؤسسة<sup>2</sup>. ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

القيمة السوفية المضافة = القيمة السوفية الاجمالية حقوق الملكية - القيمة الدفترية لاجمالي حقوق الملكية

إذا كانت النتيجة موجبة تكون قيمة سوفية موجبة مضافة للمؤسسة.

إذا كانت النتيجة سالبة فيدل ذلك على نقص أو تدهور قيمة المؤسسة.

### المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

1 - ناصر دادي عبدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998، ص51.

2 - بلال عيمون، مرجع سبق ذكره، ص73.



التغيرات الحديثة في مهنة التدقيق الداخلي أدت مناداة بدور كبير للمدقق معهد المدققين الداخليين بزيادة دوره في مجال التدقيق الإداري و تدقيق العمليات لأن هدف التدقيق الداخلي مهم أساسا لإضافة القيمة وتحسين عمليات المؤسسة.

### المطلب الأول: تقرير المدقق الداخلي و مساهمته في تحسين الأداء المالي

بعدها يقوم المدقق الداخلي بكل ما يلزم من خطوات التدقيق و عمليات الفحص و الرقابة يقوم بإعداد التقرير الذي يضم نتائج ما قام به ويكون موجها لإدارة المؤسسة.

#### 1- اعداد التقارير و معاييرها في التدقيق الداخلي:

التقرير هو العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي بإعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيه المدقق عن رأيه الفني المحايد.

**ماهية التقرير:** هو وسيلة لنقل المعلومات والبيانات والقرارات بين الجهات المختلفة إما شفويا أو تحريريا.

يمكن أن تعرف التقرير على أنه وثيقة مكتوبة وصادرة من شخص مهني الذي هو المدقق، يمتاز بالأهلية لإبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية والإجراءات التي قان بفحصها في المؤسسة ومدى دقة وصحة البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها لإبداء الرأي.<sup>1</sup>

**2- أهداف التقرير:** من خلال التقرير يسعى المدقق الداخلي الى الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن أعمال التدقيق وكذا التعبير للأفضل من خلال عكس مجهود إدارة التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا، والتأثير في عملية اتخاذ القرارات من خلال تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء التدقيق الداخلي وافناع القارئ بوجهة النظر التي جيء بها في التقرير وابداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير اجراءات العمل ونقل الافكار و المعلومات وتبادلها.<sup>2</sup>

#### 3- أنواع التقرير: تكمل في أربعة تقارير وهي كالتالي:

الاجباري: تستعرض معلومات أو بيانات رقمية وغير رقمية لتخبر المتلقي عن حالة موقف خاص لموضوع محدد طليئه الجهة المتلقيه.

<sup>1</sup> شعبان لطفي، المراجعة الداخلية، مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، الجزائر

2004

<sup>2</sup> علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي مذكرة ماستر تخصص محاسبة و تدقيق، أم البواقي 2017/2018

تحليلي: وهي التقارير التي بدراسة مستوفية عن حالة أو موضوع وتحليل البيانات والأرقام وتقديم الاستنتاجات والتوجيهات اللازمة

تفسيرية: وهي تحتوي على شرح وتفسير البيانات أو الأرقام التي تتم جمعها أو استعراضها في نفس التقرير. روتينية: وهي تقارير ترفع للإدارة بشكل روتيني ضمن هاهو متعارف عليه<sup>1</sup>.

4- معايير اعداد التقرير في وظيفة التدقيق الداخلي: تؤكد معايير يطب على المدققين الداخليين اعتمادها عند اعدادهم لهذه التقارير و تتمثل في اعداد تقرير مكتوب و موقع ابعده اكمال فحص التدقيق، ومناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الادارية المعنية، قبل اصدار التقري النهائي المكتوب. وقد تنطوي التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية و الأداة والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم واحتواء التقرير الغرض والنطاق والنتائج وانصافها بالموضوعية والوضوح والاختصار وتفحص وتقييم التقارير من قبل المدقق الداخلي<sup>2</sup>.

5- خصائص تقرير المدقق الداخلي: من اهم الخصائص مايلي:

**المنفعة:** لا بد أن تعرض المعلومات في تقارير بشكل مختصر تفيد المدير على اتخاذ القرارات.

**الشكل الملائم:** وضوح التقارير لتسهيل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات.

**محدد الهوية:** لا بد من اشتماله على معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين وأرقام الصفحات.

**الثبات:** يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة، وتتم كتابة التقرير على ثلاث مراحل

- مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم اصدارها المرحلة منها والنهائية.
- تكون متزامنة مع عملية التدقيق ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أول بأول.
- جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق والترتيب.

وعليه من خلال تقرير المدقق الداخلي يتم تقديم معلومات تمتاز بالموثوقية والمصدقية هذا ما يؤدي الى اتخاذ قرارات سليمة و تحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسة سواء كان داخل الوحدة الاقتصادية أو ضمن المؤسسات المماثلة باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علواني سفيان دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي ، مذكرة ماستر تخصص علوم محاسبية و تدقيق جامعة أم البواقي ، 2018/2017 ،

<sup>2</sup> عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافري ، المراجعة التشغيلية و الرقابية الداخلية الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2008 ، ص 112

<sup>3</sup> ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكترونيين دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 111 ،

6- إرشادات تتعلق بالتزامات المدقق الداخلي: يجب على المدققين الداخليين التقرير عن نتائج عملهم التدقيقي من أجل إيصال النتائج المتعلقة بعملية التدقيق بإصدار تقرير مكتوب وموقع بعد انتهاء عملية الفحص التدقيقي ويمكن أن تستخدم التقارير المرحلية لإيصال المعلومات التي تتطلب اهتمام فوري وذلك من أجل إيصال تفسير في نطاق التدقيق للنشاط موضع المراجعة. إن ملخص التقارير التي تلقي الضوء على نتائج التدقيق يمكن أن تكون مناسبة لتلك المستويات الإدارية التي تكون أعلى من رئيس الوحدة موضع التدقيق، فعلى المدقق الداخلي مناقشة الاستنتاجات مع المستويات الإدارية المناسبة قبل إصدار التقرير الكتابي وهناك مقابلات بعد عملية التدقيق تتضمن مناقشات وتوصيات وهناك أسلوب آخر وهو مراجعة مسودات تقارير التدقيق مع رئيس قسم أو إدارة مدققة.<sup>1</sup>

يجب أن تكون التقارير موضوعية وواضحة وبناءة في الوقت المناسب وأن تتسم بالواقعية وعدم التحيز وخلوها من التعريف أو التشويه أي أنها تعتمد على الحقائق والأدلة والقرائن الثبوتية، وأن تعرض الهدف من التدقيق ونطاقه ونتائجه، كما يجب أن تحتوي تعبيراً عن الرأي المدقق كلما كان ذلك ممكناً وأن تكتب المعلومات الإضافية بوضوح لتجنب القارئ لأن يثراً أكثر وأن تصف المعلومات الهدف من التدقيق.

يفترض أن يكون هناك تعليمات خاصة بالفترات الزمنية لإصدار التقارير، يمكن تجزئة الأيام المطلوبة لكتابة التقارير من المنشأة الصغيرة كما يلي :

**اليوم الأول:** تحضير المسودة الأولى من قبل المدققين بعد الانتهاء من أعمال التدقيق الميداني

**اليوم الثاني:** طباعة التقرير ومراجعته

**اليوم الثالث:** مراجعة التقرير من قبل مدير التدقيق الداخلي

**اليوم الرابع:** إعادة الطباعة والتعديل

**اليوم الخامس:** مراجعة أخيرة من قبل المدقق الداخلي والإصدار بشكل نهائي

**المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات**

دور التدقيق الداخلي يتحدد في تحسين الأداء المثالي من خلال اتخاذ القرارات مهمة وهذا ماسوق تتحدث عنه في هذا المطلب:

1- **القرار:** هو الاختيار بين بديلين أو أكثر. وهو اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو

هو عملية المفاصلة بين الحلول البديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل من بينهما .

<sup>1</sup> علواني سفيان، نفس المرجع السابق

<sup>1</sup> عملية اتخاذ القرار هي تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول الى القرار.

2- مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات: هناك خطوات منطقية ينبغي اتباعها للوصول إلى قرارات رشيدة وجيدة تتمثل في تحليل وتشخيص الموقف وتحديد البدائل لاختيار البديل الأفضل. يلعب التدقيق الداخلي أدوار مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة و كافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارات وذات جودة وفعالية، بالموازنة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فإن التدقيق الداخلي له دور حياة يكون آخرها الوصول الى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الادارية وتبدأ عملية باعطاء نظرة حول موضوع العملية واعداد اجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع وبذلك يتم تشخيص الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم ومن ثم وضع استراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة لبدء المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء ويتم من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق الداخلي ويقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص وهكذا في كل مرة يتم اعداد التقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة حيث نكتسي التقارير التي بعدها المدقق الداخلي بأهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات وازافة قيمة مضاعفة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات منها: قرار الاستثمار، وقرار التمويل تعتمد الادارة على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها هذا يساهم في تحسين الأداء المثالي للمؤسسات ويعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية الكافية للقيام بمهامه وواجباته<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: عرض الدراسات السابقة وتقييمها

#### أولاً: عرض الدراسات السابقة

سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة العربية و الأجنبية

#### 1- عرض الدراسات العربية:

د راسة بونور جهاد ، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية د راسة حالة المؤسسة المينائية لسكيدة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 20 أوت 1955 سكيدة ، 2012 - 2011 هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دورالتحقيق الداخلي في تقييم وتفعيل نظام الرقابة المالية في المؤسسة ، ومن أهم نتائج هذه الدراسة يساهم

<sup>1</sup> ناصر محمد علي المجلي، خصائص المعلومات المحاسبية و آثارها في اتخاذ القرارات تخصص محاسبة جامعة الحاج

لخضر، باتنة ن 2009 ص111

<sup>2</sup> نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاتفاق الرأسمالي ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011

المدقق الداخلي إلى حد كبير في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة المينائية لسكيدة من خلال قيامه بتطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية ، إدارة المخاطر ، دعم الحوكمة.

و من اهم النتائج تتبع مهنة التدقيق الداخلي من الوظيفة الرقابية للإدارة ومن ضرورة تدعيم الحوكمة في المؤسسات المختلفة .وهي تهدف إلى تقويم الجوانب الرقابية في المؤسسات بما يساعد الإدارة في إدارة المخاطر وتحسين أداء وظائفها المختلفة.

وظيفة التدقيق الداخلي هي الوظيفة الوحيدة داخل المؤسسة التي يكون لها فهم عميق بالمخاطر والرقابة-

وتتولى:

• تقديم المشورة لإدارة المخاطر والرقابة على كل العاملين في المؤسسة؛

• تقديم تأكيد مستقل وموضوعي لمجلس الإدارة عن مدى كفاية وفاعلية الرقابة الأساسية وأنشطة إدارة

المخاطر الأخرى في كل المؤسسة، لذا فإنه من الصعب أن نجد مؤسسة كبيرة ليس بها تدقيق داخلي ؛

• إضافة قيمة للمؤسسة ؛

تساهم وحدات المراجعة الداخلية بالمؤسسة المينائية لسكيدة في تحسين الأداء الإداري والمالي والمساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية، تقييم ودعم إدارة المخاطر، وقياس كفاءة وفاعلية الأداء.

-دراسة هيا مروان إبراهيم لظن: مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار

COSO

(دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة- 2016، قامت من خلالها بتناول تقييم فعالية دور التدقيق الداخلي ودوره في تقويم المخاطر، ومن أهم نتائجها غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره بالإضافة إلى غياب الدور الفاعل للتدقيق في القطاعات الحكومية لقطاع غزة.

-دراسة شعباني لطفي": المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2003 ، 2004 ، توصلت هذه لدراسة إلى أنه توجد علاقة تكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، ولا يوجد منافسة بينهما، وأن المؤسسة بحاجة لجهودها معا من أجل تحقيق أهدافها المسطرة.

د -دراسة نور الدين مزياني: بعنوان "تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية"، رسالة

دكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة 2013، قام من خلالها بالتعرف على مدى فعالية وظيفة التدقيق

الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية، وذلك من خلال تحديد درجة توافق ممارسات التدقيق الداخلي في هذه المؤسسات مع معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين I.I.A وتأثير المتغيرات المتعلقة بنشاط التدقيق الداخلي، والمتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين على مدى الالتزام بتطبيق هذه المعايير، ومن ثم تقديم التوصيات الملائمة لرفع مستوى فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية. حيث توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يعطي قيمة للمنشأة من خلال الوظائف التي أبح يضطلع بأدائها في إطار حوكمة الشركات.

-دراسة براهيم بلال :بعنوان "تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات

الاقتصادية"، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2015 - 2014 - ، تناول فيها كيفية إظهار

الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية من خلال عمل المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في

المؤسسات الاقتصادية كما خلصت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية

يقوم بمهامها المراجع الداخلي، وتستعملها المؤسسة من أجل تقييم أداء أنشطتها المختلفة :المحاسبية

العالية، التشغيلية.

عرض الدراسات الأجنبية:

1 – étude ( Ziaini Abdelhak , 2014 ) intitulé Le Role de L’Audit Interne dans L’Amélioration de La Gouvernance d’Entreprise : Cas Entreprises Algériennes .

والتي هدفت إلى محاولة إبراز دور التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة الشركات وذلك من خلال إعداد استبيان وزع على الشركات الجزائرية .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تظهر نتائج فيما يتعلق بدور التدقيق في تحسين حوكمة الشركات من خلال التقييم الفعال لنظام

الرقابة الداخلية ولضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية توصلنا لنقاط التالية:

• الحاجة إلى إبلاغ المستوى الإداري بأي تهاون في نظام الرقابة الداخلية، ولكن في الحالات التي تكون

فيها الشكاوى هائلة، يجب على المراجع الداخلي إبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العامة.

• يجب أن يتخذ التدقيق الداخلي إجراءات المتابعة ويبلغ المجلس بأي عيوب تم الإبلاغ عنها مسبقا ولم

يتم تصحيحها.

• تأكد من أن مجلس الإدارة على دراية بمسؤولياته في إنشاء نظام الرقابة الداخلية.

تظهر نتائج الدراسة أهمية التدقيق الداخلي في حماية حقوق أصحاب المصلحة أن بيانات التأمين التي يدعمها التدقيق المحلي فيما يتعلق بنزاهة ونوعية وموثوقية المعلومات المالية تسمح لأصحاب المصلحة التعرف جيدا على حالة شركتها.

2-Etude (mdaodmosaab et salhi) intitulé le l'importance de la vérification interne pour améliorer la performance d'étude d'Enterprise de sonatrach,2010.

حاول من خلالها الباحثين إبراز أهمية التدقيق الداخلي بالمؤسسة باعتباره أداة فعالة، ومحاولة إظهار الأعمال التي تقوم بها ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة في حالة ما إذا تم استغلاله من طرف المديرية العامة للمؤسسة حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-يمكن تقييم أداء الشركة من خلال قدرتها تحقيق الأهداف التي حددتها؛

-التدقيق الداخلي مهم جدا لجعل الشركة أكثر كفاءة من خلال تقييم نظم الإدارة والرقابة الداخلية منها، وإعطاء التوصيات والمشورة؛

-يمكن زيادة أداء الشركة بفضل احترام المدقق لتوصيات المراجعة من قبل الإدارة التنفيذية والمراقبة المستمرة لتنفيذ هذه العملية.

- Etude (Almaaov Saida, el aloui Osama 2013) intitulé la fonction de vérification de la performance Aldakhali-étude de cassonatrach.

قام من خلالها الباحثين بتناول التدقيق الداخلي من خلال معايير قياس الأداء والدراسة تركز على التدقيق الداخلي أي قياس مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-تغطي أجهزة الرقابة الداخلية التي شكلتها الإدارة مخاطر كبيرة.

-يقيم التدقيق الداخلي الرقابة الداخلية حسب البعثات التي يقوم بها ( أمر أو تخطيط )؛

-الإطار المستخدم من قبل هيكل التدقيق الداخلي يتوافق مع الإطار الدولي للمهنة المرجعية؛

دليل التدقيق الداخلي يتضمن قواعد وإجراءات متسقة مع الإطار الدولي للمهنة المرجعية

ثانيا: تقييم الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

سنقوم بمقارنة بين الدراسات السابقة ومعرفة مواقعها

## 1- تقييم الدراسات السابقة

من خلال العرض والتعقيب على الدراسات السابقة ، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها ، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة لها طريقة معينة لمعالجة الموضوع بخاصية معينة حيث أنه حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسة من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى معرفة مساهمة التدقيق الداخلي في الأداء المالي للمؤسسة.

## 2- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تكمن أهمية الدراسة في كون أن معظم الدراسات السابقة تشتمل على متغيرين دور التدقيق الداخلي وتحسين أداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ومنها من اشتمل على متغير واحد أما في هذه الدراسة فهي تجمع متغيرين معا مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية وذلك من خلال استعمال اساليب الإحصائية وتوزيع إستبيانات عن المؤسسة محل التريص من أجل معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة.

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق نستنتج أن التدقيق الداخلي يقوم به شخص مؤهل يتمتع بالخبرة والكفاءة المهنية المطلوبة، بإتباع منهجية عمل محددة لفحص الدفاتر والسجلات للتأكد من تطابقها مع الإجراءات والسياسات المعمول بها ، مما يساهم بذلك في تحقيق أهداف المؤسسة وإضافة قيمة لها كما تعطي صورة حقيقية على وجود نظام رقابة داخلية فعال في المؤسسة . كما يعد تقييم الأداء المالي ذا أهمية كبيرة في المؤسسة لذلك يحظى موضوع الأداء المالي على اهتمام واسع لتحسين صورتها بنصب تفكيرهم في تحسينه وتطويره لأنه يعتبر من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات ، ويمكنه الكشف على نقاط القوة أو بيان نقاط الضعف وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة ، ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة. ومن خلال دراستنا تبين جليا الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في المؤسسة في جميع الأنشطة خاصة في تحسين أدائها المالي .إذا تسمح مؤشراتته بالحكم على درجة أمان المؤسسة ماليا.



# الفصل الثاني

## الدراسة الميدانية

**تمهيد:**

من خلال دراستنا للفصول السابقة تطرقنا إلى إطار نظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي حيث برزت العلاقة بينهما إذ تبين أن للتدقيق الداخلي مساهمة فعالة في تحسين الأداء المالي وفي إطار تدعيم ما توصلنا إليه في الجانب النظري سنقوم بإسقاطه على الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية لتعاونية الحبوب والبقول الجافة.

## المبحث الأول: تقييم عام للتعاونية

في هذا المبحث سنقوم بالتعرف على وحدة الحبوب والبقول الجافة بهدف إبراز طبيعة نشاطها والبيئة الداخلية لها ومختلف المصالح المشكّلة لها.

## المطلب الأول: تقديم لوحدة الحبوب والبقول الجافة

## أولاً: تعريف الوحدة

وحدة الحبوب والبقول الجافة "CCLS" الكائنة ببلدية خميس مليانة تعتبر من أهم الوحدات التابعة للمقر الرئيسي "OAIC" الكائن بالجزائر العاصمة والتي تشكل مؤسسة للحبوب والبقول الجافة وتعتبر مخزن "دوك سيلو" DOCK "SILO" تم بناءه بالإسمنت ويضم 16 مخزناً والموزع على مستوى ولاية عين الدفلى إن وحدة الحبوب والبقول الجافة الكائنة بخميس مليانة تتعامل مع مختلف المخازن عبر كافة ولاية عين الدفلى.

تقوم هذه التعاونية بعدة خدمات نذكر منها:

- تدعيم الفلاحين بالبذور والأسمدة وتزويدهم بالمبيدات ضد الأعشاب الضارة كما تقوم كذلك بعمليات الحرث والزرع والحصاد.

- شراء السلع من المنتجين وتوزيعها على زبائنها ولها في ذلك هامش ربح معين.

وتعتبر الوحدة كوسيط بين الإدارة العامة الكائنة بالجزائر والمنتجين، فدورها الرئيسي والأساسي

يتمثل في تزويد كل من الوحدات التابعة لها ولزبائنها بكل ما يلزمها من مواد وبذور. النوع المطلب الثاني: نبذة تاريخية للوحدة

تأسست تعاونية الحبوب والبقول الجافة بخميس مليانة سنة 1940م وتقع عن الجهة الغربية للبلدية تحت نظام تعاونية الحبوب الشلف العالي، وكان ذلك من طرف كبار المعمرين أصحاب الأراضي المستعمرة سنة 1830م. وكان هدفها خدمة سياستها بطريقة أو بأخرى، لهذا نجد التنظيم السياسي الاقتصادي يسيطر عليه ويتحكم فيه المجلس الاستشاري والإداري، وكانت مبادئه ترمي إلى خدمة الاستعمار الفرنسي، وعليه يركز على المراقبة المباشرة لعمليات الإنتاج، وعادة ما تكون قيمة المنتج والنقل والتوزيع الفلاحي المشترك.

بعد الإستقلال تغير نمط التسيير وظهرت عمليات التحويل في جميع المنظمات أو بعضها ومن بينها هذا الفرع، فأصبحت تحت اسم وكالة التسيير التي تأسست في 1962/07/12 تحت مرسوم وزاري رقم ..... بحيث جاء فيه تنظيم سوق الحبوب في الجزائر ثم أصبح تحت اسم تعاونية الحبوب والبقول الجافة، ومن هذا المنطلق بدأت الحدة في معركة الإنتاج قصد استرجاع الثروات الوطنية طبقاً للتطور الاقتصادي المحلي عامة والزراعي خاصة.

## -طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها:

## أولاً: طبيعة نشاط الوحدة

تعتبر وحدة الحبوب والبقول الجافة الكائنة ببلدية خميس مليانة ذات طابع تجاري، بحيث يركز نشاطها اليومي على شراء مختلف السلع " القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير... " من المنتجين "الفلاحين" وتقوم بتوزيعها على زبائنها، فجزء منها يتم تحويلها إلى إنتاج تام الصنع كالبنذور للقيام بعملية الزرع، والجزء الآخر يتجه إلى المطاحن أي سلع استهلاكية، ولها في ذلك هامش ربح معين لا يتعدى الحد الأقصى المحدد لها.

وحسب علمنا هناك شروط تسعيرية سطرتهها الدولة للمؤسسات الكبرى لكي تنقيد بها. بحيث وجدنا أن هذه الوحدة ليست المسؤولة عن وضع أو تحديد سعر الشراء في الإدارة العامة الأم الكائنة بالجزائر OAIC هي المسؤولة والمكلفة بذلك.

وأن تعاونية الحبوب والبقول الجافة CCLS ما هي إلا همزة وصل بين المؤسسة والمنتجين ومزاولة مهامها المنوطة لها، كما تقوم الوحدة بكتابة تقارير يومية عن النشاط الداخلي لها فيما يخص الإدخالات والإخراجات وبعض النقائص التي تعاني منها.

ويتم إرسال هذا التقرير كل يومي الإثنين والأربعاء إلى الإدارة العامة للإطلاع على الحركة التجارية للوحدة.

والهدف من هذه العملية هو معرفة سير النشاط داخل الوحدة، وتزويدها بالمشتريات اللازمة في حالة العجز أو النقص وذلك بالطلب من الوحدات الأخرى التابعة لها إرضاء وتلبية الحاجيات ورغبات الزبائن.

وتعمل هذه الوحدة باستمرار ونشاط دائم للمحافظة على سمعتها التجارية والسير الحسن لمصاحها.

وبما أنها مؤسسة تجارية فدورها وهدفها الأساسي هو تزويد كل من الوحدات التابعة لها ولزبائنها مما يلزمها من سلع وبنذور.

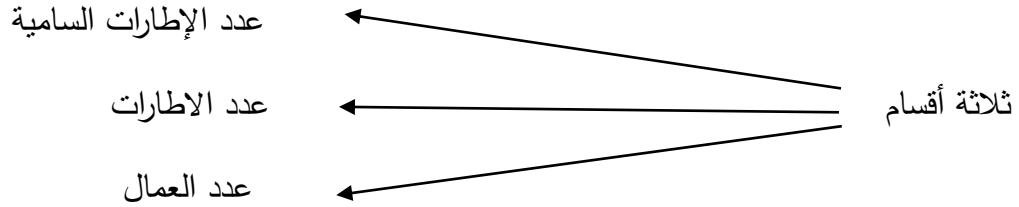
**دراسة أهم المصالح:** إن السير الأمثل والحسن لأي مؤسسة يتطلب منها وجود هيكل تنظيمي مناسب يساعدها على تحقيق التوازن بين الصلاحيات والمسؤوليات وهذا ما يتوفر داخل وحدة CCLS.

**المدير:** يعتبر السلطة العليا في الوحدة لأنه صاحب القرار الأول والأخير، ويقوم بالإشراف على تنظيم وتوجيه جميع النشاطات والأعمال اليومية، كما أنه يقوم بمراقبة وتسيير مختلف المصالح والمراكز التابعة له ويسعى إلى تحقيق الاستقرار والسير الحسن للوحدة.

مصلحة نائب المدير: ويشتمل على المصالح التالية:

**الأمانة:** تقوم بتنظيم وترتيب مختلف الوثائق واستقبال المراسلات والرد على المكالمات الهاتفية وكتابة التقارير اليومية وتسليم البريد.

**مصلحة المستخدمين:** تختص هذه المصلحة بتسيير شؤون العمال والموظفين فيما يخص تعيينهم وتوثيقهم وتدريبهم، كما تقوم كذلك بإجراء التنقلات بينهم وتنسيق عطلمهم. وتشغل هذه المصلحة ثلاث موظفين وتنقسم إلى:



**قسم الأجور:** هذا القسم مكلف بتوزيع الأجور وإعداد كشوفات ساعة العمل التي يشتغلها العمال "180 عامل يوميا" وتكون على أسس سليمة وذلك لأجل تحليل مصاريف العاملين التي تمثل جزءا من التكلفة.

**قسم الخدمات الإجتماعية:** يقوم هذا القسم بتغطية الحاجة الإجتماعية التي يستفيد منها الموظفين في الوحدة كتحديد كشوفات التعويضات الصحية وفرع القروض الإجتماعية.

**قسم المنازعات:** يختص بمعالجة المشاكل القانونية والقضايا الخاصة بالوحدة وبعمالها.

**مصلحة الإعلام الآلي:** يسمح استعمال نظام الإعلام الآلي بالوحدة بالمعالجة السرية للمعلومات الخاصة بعمليتي الشراء والتخزين، وتستخدم المؤسسة نظام الإعلام الآلي في النقاط الرئيسية التالية:

إجراء التقرير الشهري الخاص بالمشتريات والمبيعات. متابعة حركة تطور التموين والتوزيع داخل الوحدة وفق برنامج أصلي ومحدد.

**مصلحة المحاسبة والمالية:** هي هيئة تتمثل مهامها في المراقبة والتسيير والتخطيط المالي تحت إشراف رئيس المصلحة وتشمل مصلحتين:

**مصلحة المحاسبة العامة:** تتمثل مهام هذه المصلحة في تحديد النتائج العامة للسنة المالية والتسجيل المنتالي للنفقات حسب طبيعتها ومعرفة وضعية أو حالة المؤسسة المالية في أي وقت وتضم قسمين:

**قسم الشراء:** يعتبر القسم الأول ومن أهم العمليات التي تقوم بها التعاونية، بحيث يعمل على جمع كل المعلومات والمعطيات الخاصة بالاستلامات والقيام بتقييدها في اليومية وتسجيلها في فواتير خاصة حسب طبيعة المنتج.

**قسم المبيعات:** هذا القسم مكلف بتوزيع المنتج "الحبوب" حسب الطلب وذلك بعد تسجيل كل المعلومات وتقييدها في سجلات خاصة.

**مصلحة محاسبة المواد:** تقوم هذه المصلحة بالإشراف على حركة المخزون وهذا في عملية الإدخالات والإخراجات، والتي تكون مرفقة بالوثائق الخاصة كالفواتير أو وصل الإستلام ويكون يوميا، نصف

شهريا ودوريا وتكون مخصصة هذه العملية للمشتريات والمبيعات للمنتج المخزن ويشغل هذا الأخير ثلاث عمال.

**مصلحة الحبوب:** تعتبر الحبوب من أهم المنتجات داخل الوحدة التي تركز عليها فيما يخص عمليات التموين والتوزيع، ولإدارة أهمية بالغة في دراسة الحبوب من حيث الجودة والنوعية والقيام بتصنيفها في وحدات التخزين التي تنقسم إلى أربعة أقسام:

**قسم المخبر:** يقوم هذا القسم بمراقبة المواد المستعملة ومراقبة نوعية المنتج بشكل دوري ومستمر وتسلسل زمني متناسق.

**قسم خاص بالعتاد الفلاحي:** يحتوي هذا القسم على مجموعة من المعدات الفلاحية الخاصة بنشاط المؤسسة بحيث تقوم هذه الأخيرة بتموين الفلاح بمختلف الوسائل التي يستعملها خلال عملية الحرث والزرع والحصاد من مضخات المياه والجرارات... الخ.

**قسم التخزين:** يقوم هذا القسم باستخدام الحبوب التي تأتي من مصادر مختلفة داخلية وخارجية ووضعها داخل المخازن اللاتقة بها، وذلك للمحافظة عليها وحمايتها من التلف ولذلك مخاطر الضياع ويشمل هذا القسم على موظفين "أمين المخزن ومساعدته".

**قسم الفرز:** هذا القسم مكلف بجمع الحبوب التي تم استلامها من الموردين والقيام بعملية التصنيف أي فرز الحبوب المختلفة وتصنيفها إلى ثلاث أصناف:

-صالح للأكل.

-صالح للبذر.

تبقى كفضلات تنتج من عملية التحويل، منها ما تباع لأغراض استعمالية كأكل للحيوان ومنها ما يرمي.

**المصلحة التقنية:**

وتضم هذه المصلحة مصلحتين:

**مصلحة الوسائل العامة:** وتقوم هذه المصلحة بتقديم الخدمات للوحدة لحسن سير العمل داخل الإدارات والمصالح من معدات مكتبية وحافظات.

**مصلحة الأمن:** تعمل على الاستمرارية الدائمة للعمل وأمن الوحدة دون توقف.

**ثانيا: أهداف المؤسسة**

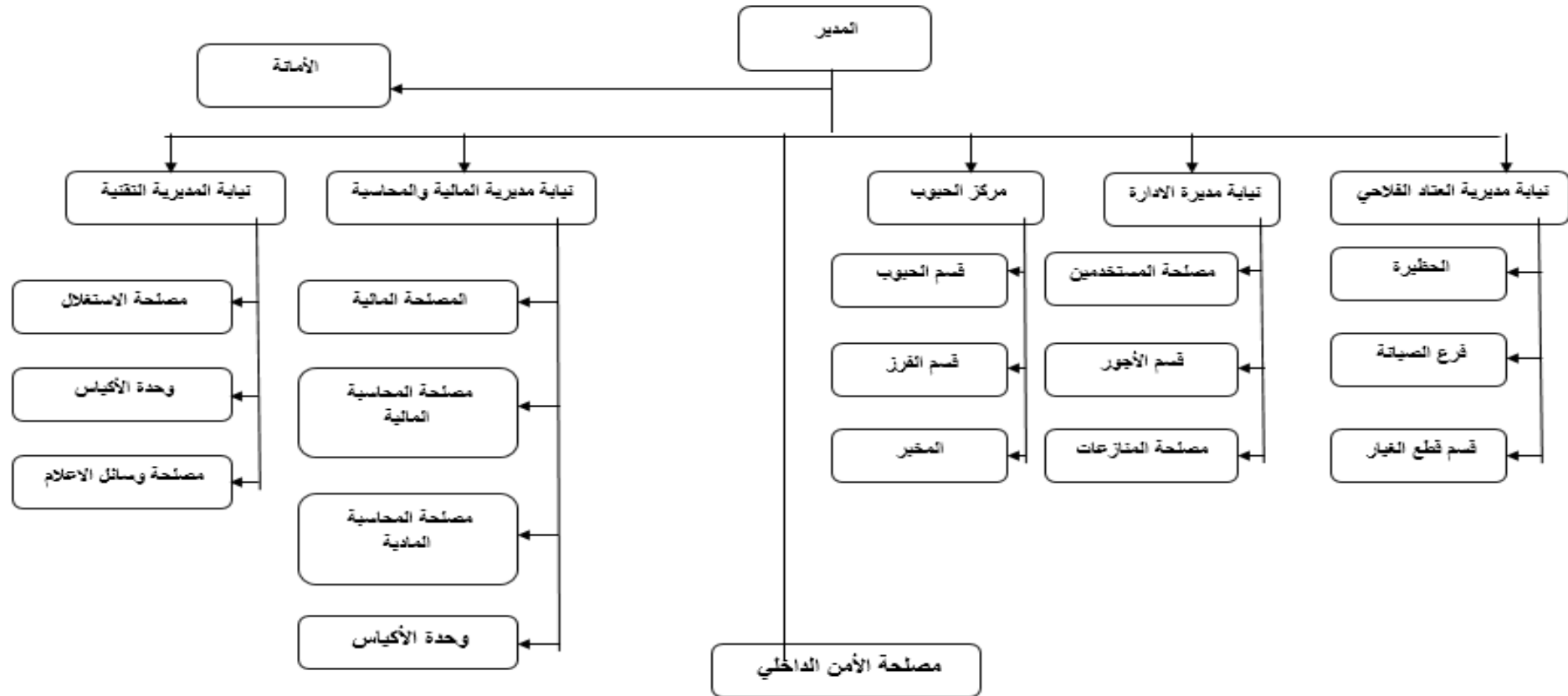
- بما أن المؤسسة ذات طابع صناعي تجاري فالهدف الرئيسي لها.
- تحقيق اعلى قدرات والتقديرات في العملية الإنتاجية والتجارية.
- الحصول على أحسن منتج كما ونوعا والقيام بتخزينه في مخازن المؤسسة.
- بيع أكبر قدر ممكن من المخزون استجابة لطلبات الزبائن.
- تحقيق أحسن الأرباح الممكنة أي مضاعفة رقم الأعمال والمردودية.

### ثانيا: الهيكل التنظيمي للوحدة

إن الأهمية البالغة للتنظيم الهيكلي في المؤسسات هي أداة رئيسية لبناء أي نموذج اقتصادي ناجح. والمخطط التالي يوضح

البنية الداخلية للوحدة CCLS

الشكل رقم 1-2 الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب و البقول الجافة





المطلب الثاني: عرض الميزانية المختصرة:

أولاً: عرض الميزانية العامة والمختصرة

1. تعريف الميزانية:

هي وثيقة محاسبية توضح كل من جانب الأصول وجانب الخصوم. الأصول: تتمثل في التثبيات المعنوية والعينية والمالية، الاهتلاكات، المساهمات، المخزونات، الزبائن، والمدنيون الآخرون والأصول الأخرى المماثلة وأيضاً خزينة الأصول. الخصوم: تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز كل من رأس المال الصادر والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة الموردين والدائنين الآخرون خصوم الضريبة المرودات للأعباء وللخصوم المماثلة وأيضاً خزينة الخصوم.

عرض ميزانيات التعاونية للسنوات الثلاثة (2015-2016-2017)

الجدول 1-2: أصول الميزانيات للسنوات 2015-2016-2017.

الأصول	2015	2016	2017
أصول غير جارية			
أصول معنوية	302143	266861	231580
أصول عينية	339759304	319405540	279823643
أراضي	-	-	-
بنايات	-	-	-
تثبيات عينية أخرى	-	-	-
تثبيات في شكل إمتياز	-	-	-
أصول مالية	21100000	21149000	21149000
سندات أخرى	-	-	-
قروض و أصول متداولة أخرى	-	-	-
∑ الأصول غ الجارية	361161447	340821401	301204222
الأصول الجارية			

24863745	22094602	23456135	مخزونات
797079712	784872871	794210082	زبائن
321136606	380074002	321663456	مدينون آخريين
685	3930	-	ضرائب وما يمثلها
-	-	-	ذمم مدينة أخرى
30605945	24814375	4758936	خزينة الأصول
1173686693	1211859780	1144133610	∑ الأصول الجارية
1474890915	1552681181	1505295057	∑ الأصول

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

## الجدول رقم 2-2: خصوم الميزانية لسنوات 2015 - 2016 - 2017

2017	2016	2015	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
3782	3782	3782	رأسمال صادر
300730	300730	300730	الإحتياطات
188412578	150211302	134431801	النتيجة الصافية
1156192347	982443827	877170845	رؤوس الأموال الخاصة
1344300413	1132350617	1011298135	Σ رؤوس الأموال الخاصة
			الخصوم غير الجارية
-	-	-	قروض وديون
-	-	-	ديون غ جارية
117091973	132664090	167868878	مخصصات وإيرادات المعترفة بها مقدمة
117091973	132664090	167868878	مجموع خصوم غ جارية
			الخصوم الجارية
2012043696	2012678266	2013236001	موردون
4282971	5178937	363595	ضرائب
574772689	534510504	307271338	ديون أخرى
-	-	24582381	خزينة الخصوم
2702099355	2552367707	2348724314	مجموع الخصوم الجارية
1474890915	1552681181	1505295057	مجموع الخصوم

المصدر. من إعداد طالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

## تحليل قائمة المركز المالي لمؤسسة التعاونية لسنوات (2015 . 2016 . 2017)

- من خلال جدول الأصول للشركة نلاحظ أن قيمة الأصول غير الجارية موجبة خلال السنوات الثلاث وهي في حالة انخفاض مستمر حيث سجلت قيمة 361161447 دج في سنة 2015، وقيمة 340821401 دج في سنة 2016، وقيمة 301204222 دج في سنة 2017، وهذا يدل على انخفاض في كل من التثبيات العينية والمالية والمعنوية.

. أما بالنسبة للأصول الجارية موجبة خلال السنوات، بالنسبة لكل من سنة 2015 2016 سجلنا ارتفاع واضح فقد قدرت بقيمة 1144133610 دج لسنة 2015، أما لسنة 2016 فقد قدرت قيمتها ب 1211859780 دج، أما

في سنة 2017 سجلنا انخفاض فقد قدرت القيمة ب 1173686693دج، وهذا يدل على الارتفاع والانخفاض في القيم المحصلة من الزبائن وكذلك حقوقها الدائون.

. تحليل الخصوم: نلاحظ أن الأموال الخاصة موجبة خلال السنوات الثلاث حيث أن هناك ارتفاع مستمر سجلنا في سنة 2015 قيمة 877170845دج، وفي سنة 2017 قيمة 1156192347دج.

أما بالنسبة للخصوم غير الجارية موجبة في السنوات الثلاث وهي في حالة انخفاض مستمر حيث سجلنا في سنة 2015 قيمة 167868878دج، وفي سنة 2017 قيمة 117091973دج، وهذا يدل على انخفاض في المخصصات والإيرادات المعترفة.

أما بالنسبة للخصوم الجارية فهي موجبة للسنوات الثلاث، حيث سجلنا ارتفاع في كل سنة، سجلنا في سنة 2015 قيمة 2348724314دج، وفي سنة 2017 قيمة 2702099355دج، وهذا يدل على زيادة الديون الأخرى.

### - عرض الميزانية المختصرة لمؤسسة التعاونية لسنوات (2015-2016-2017)

#### الجدول 3-2: الميزانية المختصرة لسنة 2015.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأصول الدائمة	3611614 47	الأصول الثابتة
1011298 134	رؤوس الأموال الخاصة		-
1678688 77	خصوم غير جارية		-
8444392 57	مجموع الأصول الدائمة		-
-	الخصوم المتداولة		الأصول المتداولة
2013236 000	خصوم متداولة للاستغلال	1144133 610	أصول متداولة للاستغلال
-	خصوم متداولة خارج	-	أصول متداولة خارج

	الاستغلال		الاستغلال
-	خزينة الخصوم	4758936	خزينة الأصول
2348724	مجموع	1144133	مجموع
313	الخصوم المتداولة	610	الأصول المتداولة
1502950	مجموع	1505295	مجموع
57	الخصوم	057	الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول 4-2: الميزانية المختصرة لسنة 2016

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأصول الدائمة	3408214 00	الأصول الثابتة
1132370 285	رؤوس الأموال الخاصة		
1326640 90	خصوم غير جارية		
	الخصوم المتداولة		الأصول المتداولة
2012684 905	خصوم متداولة الاستغلال	1179568 277	أصول متداولة للاستغلال
5074109 68	خصوم متداولة خارج الاستغلال	-	أصول متداولة خارج الاستغلال
-	خزينة الخصوم	2481437 5	خزينة الأصول

2520095	مجموع	1179568	مجموع
973	الخصوم المتداولة	277	الأصول المتداولة
1520389	مجموع	1520389	مجموع
678	الخصوم	678	الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

### الجدول 5-2: الميزانية المختصرة لسنة 2017

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأصول	3012042	الأصول
	الدائمة	22	الثابتة
1344300	رؤوس	-	
413	الأموال الخاصة		
1170919	خصوم غير	-	
72	جارية		
	الخصوم		الأصول
	المتداولة		المتداولة
	خصوم	1173686	أصول
	متداولة الاستغلال	692	متداولة للاستغلال
5990556	خصوم	-	أصول
59	متداولة خارج		متداولة خارج
	الاستغلال		الاستغلال
-	خزينة	3060594	خزينة
	الخصوم	4	الأصول
2702099	مجموع	1173686	مجموع
355	الخصوم المتداولة	6920	الأصول المتداولة
1474890	مجموع	1474890	مجموع

915	الخصوم	915	الأصول
-----	--------	-----	--------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

### المطلب الثالث: قياس و تحليل الاداء المالي في التعاونية :

#### أولاً: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من ضمن أدوات التحليل المالي وتعتبر كذلك من المؤشرات التي تعطي لنا نتائج معينة للاستفادة منها، النتائج يجب مقارنتها بنتائج أخرى حتى نتمكن من الحكم على أن النسبة تشير للوضع الجيد أما الوضع السيئ للمؤسسة وفي هذا المطلب نركز على النسب التالية:

- **نسبة التمويل الدائم:** تمثل هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- **نسبة التمويل الخاص:** تعبر هذه النسبة على مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة تقل درجة ارتباط المؤسسة بالغير، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدبير، ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية ويشترط أن تكون أكثر من 0,5 وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

- **نسبة القدرة على السداد:** وتشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لإجمالي الأصول إلى إجمالي القروض وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة القدرة على السداد} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

- **نسبة السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- نسبة السيولة المختصرة: تستعمل هذه النسبة باختيار مدى كفاية المصادر النقدية لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيير موجوداتها من مخزونات، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}) \div \text{الخصوم المتداولة}$$

- نسبة السيولة الآنية: تعبر هذه النسبة عن الموجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية، فهي تعتمد عليها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها بشكل رئيسي، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = \text{خزينة الأصول} \div \text{الخصوم المتداولة}$$

$$\text{مجموع الديون} = \text{الخصوم المتداولة} + \text{الخصوم غير الجارية}$$

الجدول 6-2: حساب النسب المئوية

2017	2016	2015	السنوات النسب
$\frac{-1228208443}{301204222}$	$\frac{-999706190}{340821400}$	$\frac{=}{-843429257}$ $\frac{361161447}{361161447}$	نسبة التمويل الدائم
$\frac{-1344300413}{301204222}$	$\frac{-1132370285}{340821400}$	$\frac{-1011298134}{361161447}$	نسبة التمويل الخاصة
$\frac{-1344300413}{2819191327}$	$\frac{-1132370285}{2652759963}$	$\frac{-1011298134}{2516593190}$	نسبة الاستقلالية المالية
$\frac{1474890915}{2819191327}$	$\frac{1520389678}{2652759963}$	$\frac{1505295057}{2516593190}$	نسبة القدرة على السداد
$\frac{1173686692}{2123043696}$	$\frac{1179568277}{2012684905}$	$\frac{1144133610}{2013236000}$	نسبة السيولة العامة
$\frac{1148822947}{2702099355}$	$\frac{1157473675}{2520095873}$	$\frac{909572475}{2348724313}$	نسبة السيولة



			المختصرة
<u>30605944</u>	<u>24814375</u>	<u>4758936</u>	نسبة السيولة
2123043696	2012684905	2013236000	الآنية

التحليل:

نسبة التمويل الدائم:

من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة شهدت انخفاض خلال السنوات الثلاث (2015 - 2016 - 2017) وهذا يدل على انخفاض الأموال الدائمة.

نسبة التمويل الخاص:

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض النسبة بشكل مستمر خلال السنوات الثلاث 2015- 2016- 2017- وهذا يدل على انخفاض الأموال الخاصة.

نسبة الاستقلالية المالية:

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة في انخفاض أكثر من السنة التي تسبقها وهذا إن دل، دل على أن المؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية جيدة.

نسبة القدرة على السداد:

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة انخفضت خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني ارتفاع قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

نسبة السيولة العامة:

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة قد ارتفعت في السنة 2016 ثم انخفضت في السنة التي بعدها، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة لم تغطي كل الخصوم المتداولة وبالتالي ليس لديها السيولة الكافية.

نسبة السيولة المختصرة:

نلاحظ أن هذه النسبة في حالة تذبذب خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل على انخفاض مدينو الاستثمار.

نسبة السيولة الآنية:

نلاحظ أن هذه النسبة قد ارتفعت خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل على ارتفاع الأموال السائلة للمؤسسة.

ثانياً: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملائمة والخطر المالي بالاستغلال للمؤسسة، حيث نجد أن هناك العديد من المؤشرات يستند إليها التحليل المالي وذلك لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها:

1- رأسمال العامل الصافي(الدائم):

من أعلى الميزانية:

رأسمال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأسمال العامل الصافي = الأموال المتداولة - الخصوم المتداولة

2- رأسمال العامل الخاص: هو الفرق بين الأموال الخاصة والأصول غير الجارية

رأسمال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

3- رأسمال العامل الأجنبي أو الخارجي: يمثل إجمالي أموال الاستدانة التي تسخر لتمويل أصول المؤسسة الاقتصادية وتحسب كالتالي:

4- رأسمال

رأسمال العامل الأجنبي: مجموع الديون = مجموع الخصوم الجارية + مجموع الأصول غير الجارية

العامل الإجمالي: وهو يمثل إجمالي الأصول الجارية ويحسب كالتالي:

رأسمال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

5- احتياجات رأسمال العامل: تعرف بأنها رأسمال الذي تحتاج إليه المؤسسة لمواجهة

احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل ويحسب كالتالي: 6-

احتياجات رأسمال العامل = (الأصول المتداولة - خزينة الأصول) - (الخصوم المتداولة - خزينة

الخصوم

الخزينة: يمكن تعريف الخزينة على أنها فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات ويحسب وفق طريقتين هما:

الخزينة الصافية = رأسمال العامل - احتياجات رأسمال العامل

الخزينة الصافية خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الجدول 7-2: حساب رأسمال العامل لمؤسسة التعاونية.

2017	2016	2015	السنوات البيان
- 1528412663	- 1340527595	1204590704 -	رأسمال العامل الصافي
- 164504635	-1473191685	- 1372459581	رأسمال العامل الخاص
			رأسمال العامل الأجنبي
1173686692	1179568277	1144133610	رأسمال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل:

رأس المال العامل الدائم:

نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل الدائم خلال السنوات الثلاث (2015 - 2016 - 2017)، وهذا يدل على أن المؤسسة ليس لها هامش أمان، كما أن قيمته سالبة وفي حالة تدهور أي المؤسسة في وضعية سيئة.

رأس المال العامل الخاص:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال كل السنوات وهذا يدل على أن المؤسسة ليس ليست قادرة تمويل أصولها غير الجارية وبالتالي فالمؤسسة في وضعية سيئة.

رأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ أن قيمة رأس المال الإجمالي موجبة وفي حالة ارتفاع خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني أن سيولة المؤسسة في حالة لا بأس بها.

الجدول 8-2: حساب احتياجات رأسمال العامل

2017	2016	2015	السنوات البيان
1559018 _607	136534197 - 1	-1209349639	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

تحليل:

احتياجات رأس المال العامل:

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال السنوات الثلاث، وهذا يفسر أن المؤسسة ارتفعت قيمة احتياجاتها لتمويل وموارد التمويل.

الجدول 9-2: الخزينة

2017	2016	2015	السنوات البيان
30605944	24814375	4758936	الخبزينة

نفس المصدر السابق.

تحليل:

نلاحظ أن الخزينة انخفضت في سنة 2016 ثم ارتفعت في سنة 2017، وهذا يدل على ارتفاع القيم الجاهزة.

ثالثا: تحليل جدول حسابات النتائج:

تعريف جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج يسمح بتقدير نشاط المؤسسة خلال فترة محدودة، وهو يتكون من حسابات التسيير المتمثلة في الإيرادات والنفقات.

ويعتبر وسيلة جد مفيدة في عملية تسيير المؤسسة، وتحديد المجاميع الاقتصادية على مستوى المحاسبة الوطنية (القيمة المضافة وإجمالي فائض الاستغلال...)<sup>1</sup> ويتكون هذا الأخير من:

. إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + تغيرات مخزون المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التنفيذ + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

. استهلاك السنة المالية = مشتريات السنة المالية + خدمات خارجية وإستهلاكات أخرى.

. القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

. إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة - مصاريف المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

. النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى + إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات - أعباء عملياتية أخرى - مخصصات الإهلاكات والمونات.

. النتيجة المالية = النواتج المالية + الأعباء المالية.

. النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية.

النتيجة غير العادية = نواتج غير عادية + أعباء غير عادية.

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية.

الجدول 10-2: جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2015-2016-2017

2017	2016	2015	البيان
------	------	------	--------

شعبان عبد القادر، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، شعبة المحاسبة والضرائب، دفعة 1998 - 2001.

1975591 73	1892572 40	2032741 20	رقم الأعمال
		-	تغيرات مخزون المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التنفيذ
		-	الإنتاج المثبت
			اعانات الاستغلال
1975591 73	1892572 40	2032741 20	(1) إنتاج السنة المالية
2958135 3	3264781 1	4957886 9	مشتريات مستهلكة
5489768 6	4728813 1	3433327 1	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
8447904 0	7987594 3	8391298 0	استهلاك السنة المالية
1130801 32	1093812 96	1193661 980	القيمة المضافة 1-2
2670012 00	1787719 22	2491371 45	أعباء المستخدمين
2967124	1988514	1114077 30	ضرائب وروسومات المدفوعات

			المشتبهة
1568881	1713791	1311828	اجمالي
92	40	95	فائض الاستغلال
3522166	8594676	7152331	المنتجات
5	3	5	العملياتية الأخرى
612325	322271	2638019	الأعباء
			العملياتية الأخرى
6613372	6442785	7210072	مخصصات
5	8	6	الاهتلاك
			والمؤونات
-	-	-	استرجاعات
			عن خسائر قيمة
			والمؤونة
1884125	1501825	1343983	النتيجة
77	06	27	العملياتية
-	-	-	النواتج
			المالية
-	44000	31500	الأعباء
			المالية
-	44000	31500	النتيجة
			المالية
1884125	1502265	1344298	النتيجة
77	06	27	العادية قبل
			الضرائب
-	4463	-	الضرائب
			الواجب دفعها عن

			النتائج
-	-	-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية



## التحليل:

- نلاحظ أن قيمة إنتاج السنة المالية موجبة خلال السنوات السنوات الثلاث (2015-2016-2017)، حيث سجلنا انخفاض من سنة 2016 إرتفاع في سنة 2017، وهذا يدل على أن المنتجات والمبيعات في حالة عدم ثبات في الأسعار.

- بالنسبة لإستهلاك السنة المالية فقيمتها سالبة خلال السنوات الثلاث المدروسة، وهذا يعني انخفاض كبير في الخدمات والاستهلاكات.

- نلاحظ أن قيمة القيمة المضافة موجبة خلال السنوات، حيث شهدنا انخفاض وارتفاع بين السنوات وهذا يدل على ارتفاع في إنتاج السنة.

- إجمالي فائض الاستغلال سالب ويشهد انخفاض في قيمته خلال السنوات الثلاث، وهذا إن دل دل على تدهور مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم.

- النتيجة العملياتية قيمتها سالبة خلال فترة الدراسة ، وذا راجع لإنخفاض إجمالي فائض الاستغلال والمخصصات للاهتلاكات.

- النتيجة المالية سالبة خلال السنوات المدروسة، وهذا راجع لانعدام النواتج المالية.

- أما بالنسبة للنتيجة الصافية للسنة المالية فقيمتها سالبة خلال كل السنوات الثلاث، وهي في حالة انخفاض كبير وهذا راجع لانخفاض في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

من خلال تحليلنا للمؤسسة نلاحظ أنها في حالة تدهور وإذ تمت على هذه الحالة فسوف تكون أمام حل لا ثاني له وهو غلق المؤسسة.

ارتأينا من خلال دراستنا إلى الحلول التالية:

الزيادة في سعر الحبوب لكن بشكل معقول.

وقف عمليات الكراء أو البيع على الحساب وذلك لوجود زبائن يتحججون بعدم الدفع لعدم قدرتهم أو زبائن يتناسون ولا يدفعون ما عليهم.

**المبحث الثاني: مسار التدقيق الداخلي في تعاونية الحبوب والبقول الجافة بخميس مليانة:**

سنعرض في هذا المبحث المنهجية المستخدمة في مسار التدقيق الذي تتبعه مصلحة التدقيق الداخلي التي تدقق مختلف الوحدات وتبين العلاقة القائمة بين المتغيرين التدقيق الداخلي والأداء المالي واخترنا في هذه الدراسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بخميس مليانة يقوم المدقق الداخلي بتدقيق وتقييم النظام من خلال وقوفه على مدى فهم وتطبيق الإجراءات وطرق العمل التي تنظم مختلف عمليات الاستغلال من (المشتريات، الرواتب

والأجور المخزونات، دورة الإنتاج، المبيعات ) والتأكد من أن المؤسسة تمسك الدفاتر الإجمالية مثل دفتر اليومية دفتر الجرد، دفتر الأجور، سجل مداوات الجمعية العامة وسجل مداوات مجلس الإدارة، و يقوم بالتحقق كذلك من احترام ما جاء به النظام المحاسبي المالي من مبادئ أساسية كاستمرارية الطرق المعمول بها استقلالية الدورات

استمرارية النشاط، التكلفة التاريخية، عدم المقاصة بين الحسابات، الحيطة والحذر لينتقل مسار التدقيق الى م ا رجعة كل من الميزانية من أصول ( الاصول الثابتة والأصول المتداولة ) وخصوم ( أموال خاصة والخصوم الغير الجارية والخصوم الجارية) وجدول حسابات النتائج. تبدأ خطة التدقيق الداخلي بتدقيق النظام بحيث يقسم ويجزئ الى اجزاء كل جزء يدقق من قبل مدقق وتستخدم قائمة اجراءات العمل، أول مانقوم به هو تدقيق الوثائق.

### المطلب الأول: تدقيق جانب الأصول خلال السنوات 2015-2016-2017

لمعرفة الوضعية المالية لتعاونية الحبوب يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة وفحص عناصر القوائم المالية وذلك من خلال مراجعة الميزانية العامة والتي بدورها تكون ممثلة بعناصر الميزانية، وسنقوم في هذه الدراسة بالتركيز على مسار التدقيق الداخلي للدفاتر المتمثلة في الميزانية من خلال عرض كيفية التدقيق للأصول.

#### 1-تدقيق للأصول خلال السنوات 2015-2016-2017

تظهر الأصول في الجانب الأيمن من الميزانية، وحسب المخطط المحاسبي المالي فإن حسابات الأصول تتكون من المجموعات الجزئية الثلاث التالية:

1-1-الأصول الثابتة وتضم:

1-1-1- مجموعة التثبيات ويمثلها الصنف 2

1-2-الأصول المتداولة وتضم كل من:

1-2-1- مجموعة المخزونات ويمثلها الصنف 3

1-2-2- مجموعة الحقوق ويمثلها الصنف 4

#### 1-1-1-التثبيات:

تشمل التثبيات عدة عناصر ( أراضي، مباني، معدات وأدوات وغيرها من الحسابات )وهي عناصر قليلة الحركة المحاسبية في التعاونية كونها تتميز بالدوام لعدة سنوات، ما عدا انها تهتك سنويا في المقابل الاستعمال. وتتمثل الاجراءات التي يطبقها المدقق الداخلي فيما يلي:

-الوجود: مطابقة الجرد المادي للاستثمارات مع الجرد المحاسبي بحيث يتحقق من كل الوثائق من فواتير وصولات والأخذ بعين الاعتبار الترتيب الزمني لجرد الاستثمارات.

-الكمال: التحقق من صحة تقييم الاستثمارات أونها مسجلة في الحسابات المناسبة مع مراجعة الطريقة المتبعة لاحتساب مخصصات الإهلاك.

-التقييم: التحقق من صحة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة وذلك من خلال التقييم الاولي لشرا الاصل

إضافة إلى المصاريف التي تتحملها المؤسسة لقاء الحصول عليها.  
**-التسجيل المحاسبي:** التحقق من أن المعالجة المحاسبية للاستثمارات قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وان كل الاستثمارات مسجلة في المجموعة التي تمثله.

### 1-2-1-المخزونات:

تشمل المخزونات المنتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة، منتجات وصلت على مرحلة معينة من الإنتاج عند تاريخ إقفال الدورة المحاسبية، المواد الأولية بضائع وغيرها...  
وتتمثل إجراءات الفحص والمراجعة التي يجريها المدقق الداخلي في حسابات المخزونات في التأكد من وجود المخزون فعلا على مستوى المخازن من خلال وقوف المراجع على عملية الجرد وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تخصص فرقتين مختلفتين للقيام بعملية الجرد وأن أعضاء الفرقتين مستقلين تماما عن إدارة المخازن وفي حالة وجود فرق بين النتائج المتوصل إليها من طرف الفرقتين يتم تشكيل فرق ثالثة لإعادة التحقق من عملية الجرد والتأكد من ملكية المؤسسة لعناصر المخزونات سواء كانت مخزنة داخلها أو خارجها، المقارنة بين الجرد المحاسبي والجرد الفعلي ومحاولة معرفة أسباب الاختلافات إن وجدت.  
التحقق من صحة التسجيل المحاسبي للمخزونات عن طريق مطابقة ذلك مع الوثائق المثبتة لذلك التسجيل، التأكد من سلامة الطرق المستخدمة لتقييم المخزونات الثابتة من سنة إلى أخرى وفي حالة وجود انحراف في طريقة التقييم عليه أن يلف انتباه الإدارة إلى ذلك الانحراف.

### 1-2-2-الحقوق:

تمثل هذه المجموعة جانبا هاما في حياة المؤسسة وهي دليل كمي لمجموعة العلاقات التي تربط المؤسسة بالغير والتي تترتب عليها حقوقا وتشمل الحقوق مجموعة من العناصر وتتمثل في التسبيقات المقدمة من طرف المؤسسة، حسابات العملاء، وحسابات الخزينة.  
ويتم تدقيقها من خلال التأكد من وجود حسابات المدينون بتاريخ إعداد الميزانية وكذلك من ملكية المؤسسة للعنصر مع تحديد نوعية الملكية والتحقق من صحة المعالجة المحاسبية مع الدقة والموضوعية في الإثبات وان كل حقوق المؤسسة مسجلة وأنها ليست وهمية وتكون مدعمة بكل الوثائق وان هذه الحقوق مقيمة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

### المطلب الثاني: تدقيق جانب الخصوم خلال السنوات 2015-2016-2017

بعد تدقيق المدقق الداخلي للميزانية من جانب الاصول ينتقل مسار التدقيق الى جانب الخصوم وهذا ما سنتطرق اليه.

### 1-تدقيق للخصوم خلال السنوات 2015-2016-2017

يعرف جانب الخصوم بالمطالب ويظهر في الجانب الأيسر من الميزانية ويمثل التزامات المؤسسة سواء كانت هذه الالتزامات تجاه المساهمين وحملة السندات أو اتجاه الغير وتتشكل حسابات الخصوم حسب

من الصنفين التاليين (SCF): النظام المحاسبي المالي

### 1-1-1- الأموال الخاصة،

1-2- الديون سواء قصيرة الاجل او طويلة الاجل: إن الغرض الأساسي للتحقق من تدقيق الخصوم من طرف المدقق الداخلي هو التأكد من عدم تقديرها بغير قيمتها (وجود اختلاسات تلاعبات وغيرها).

### 1-1-1 الأموال الخاصة:

تعتبر الأموال الخاصة أهم جزء من مصادر التمويل للمؤسسة وتعرف بأنها مجموعة وسائل التمويل التي أحضرها الملاك عند التأسيس وكذلك الأموال التي تركت فيما بعد تحت تصرف المؤسسة وتعتبر الأموال الخاصة عن مدى استقلالية المؤسسة عن الغير.

وحسب النظام المحاسبي والمالي تشمل الأموال الخاصة على تدرج الأموال التي يحضرها المساهمون في الحسابين رقم (ح/ 10) و(ح/ 12) بينما تسجل الأموال التي تركت تحت تصرف المؤسسة في الحسابات الأربعة الأخيرة ومن الفحوصات التي يجريها المدقق الداخلي التحقق من أن رأس المال يمثل القيمة لقانونية لأسهم المؤسسة وأن رأس المال مقيم ومسجل وفق النظام المالي والمحاسبي والتأكد من محاضر الجمعية العامة وجدول توزيع الأرباح وصحة تسجيل الحسابات في جانب الأصول كما يتأكد من كل المعلومات المتعلقة بالأموال الظاهرة في القوائم المالية مسجلة بطريقة سليمة وصادقة وان أي قرارات خاصة بزيادة رأس المال قد صدر وفقا للنظام الداخلي للمؤسسة والقوانين المعمول بها وكذلك بنسبة لحسابات الاحتياطات (رقم/ 106) حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

### 1-2-1- الديون:

تمثل الديون مجموعة الالتزامات الناتجة عن علاقات المؤسسة بالمتعاملين معها وتتضمن الديون حسب النظام المالي والمحاسبي الحسابات الرئيسية نفرق في المجموعة بين الديون الطويلة والقصيرة الأجل ونجدها مرتبة في الميزانية بحسب تاريخ استحقاقها ويتم فحصها وتدقيقها قيذا وحسابا حسابا وذلك من اجل التأكد من أن الديون المسجلة تمثل ديون حقيقية للمؤسسة ليست وهمية وأن كل الديون المترتبة على المؤسسة قد تم تسجيلها وأنها مقيمة ومسجلة محاسبيا وفق النظام المالي والمحاسبي وأن جميع المعلومات متضمنة في القوائم المالية وأن هذه المعلومات شرعية وصادقة والتأكد من إقفال حسابات الأصول ذات الأرصدة الدائنة مع الظروف الخاصة والأسباب التي أدت الى ظهور أرصدة دائنة للأصول وتحليلها مع تقديم اسباب ذلك.

فحص جميع العقود والوثائق المتعلقة بهذه القروض سواء الطويلة أو القصيرة الأجل والتحقق من

المصاريف المالية التي تتحملها المؤسسة.

مراجعة جداول إهلاك القروض ومواعيد الاستحقاق مع مراقبة القروض السندية وعلوات الاسترجاع الملحقة، فحص العقود أو الطلبيات مع مقارنة فواتير الشراء مع السندات والطلبات.

### المطلب الثالث: تدقيق جدول حسابات النتائج خلال السنوات 2015-2016-2017

#### 1- جدول حسابات النتائج:

بعد تدقيق كل من الاصول والخصوم لتعاونية الحبوب والبقول الجافة يتوجب الانتقال المدقق الداخلي لفحص وتدقيق جدول حسابات النتائج باستخدام اليات وطرق.

تعتبر حسابات التسيير الأعباء ( حسابات 6 ) والنواتج ( حسابات 7 ) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج حيث يعطينا تفاعلها حسابات النتائج.

حسب النظام المالي والمحاسبي الى كل مجموعتين هما (T.C.R) :وينقسم

المجموعة السادسة :مجموعة حسابات النفقات او الاعباء.

المجموعة السابعة :مجموعة الإيرادات أو النواتج.

يقوم المدقق الداخلي بمراجعة وفحص حسابات التسيير من خلال جدول حسابات النتائج حيث يقوم بالعديد من الفحوصات منها مقارنة مجموع نفقات الدورة بمجموع النفقات للسنوات السابقة أو بمجموع التكاليف المقدرة للموازنة السنوية إن وجدت والتأكد من قابلية الاستثمارات للإهلاك ومراجعة أوراق التتقيط الإضاء لعمال المؤسسة والتحقق من أن المصاريف الإعدادية لم تسجل كنفقات. التحقق من وجود تأشيرة الخدمة المؤدات على ظهر وثيقة الإثبات مع مراعاة أن هذه التكاليف تقع حقيقة على عاتق المؤسسة والتحقق من سلامة وكيفية حساب الرواتب والأجور بالمراجعة الحسابية للبطاقات سجل الرواتب والأجور وكذلك التسجيل المحاسبي للاشتراكات الاجتماعية اعتمادا على سجل الأجور ومقارنة ما صرح به مع رقم الاعمال المحقق وكذا الحسابات الممثلة (G50) التحقق من التصريح الشهري لرقم الأعمال ومقارنة جدول حسابات النتائج مع مختلف عناصر الميزانية العامة وفحص العقود المختلفة والتأكد من أقساط التأمين.

دراسة الوثائق والمستندات المبررة للنفقات المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة، والتأكد فيما إذا كانت

التسجيلات صحيحة وفي الحسابات المناسبة ومراجعة العمليات الحسابية والمحاسبية من قيود مسجلة

ومشتريات وبضائع لعمال الشركة ومبيعات لفواتير البيع والتحقق من أسس تقييم الإنتاج المباع وشرعية

التأشيرات الموجودة على الوثائق المؤيدة للتسجيل المحاسبي لتكاليف الإنتاج وقانونيتها وتأشيرة المسؤولين على وثائق الإثبات.

### المبحث الثالث: واقع مساهمة عملية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة

سننتظر في هذا المبحث الى تحديد الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين الأداء في تعاونية

الحبوب والبقول الجافة من خلال تقديم تقرير عن مدى ابداء رأينا حول التعاونية.

المطلب الأول: التقييم النهائي للهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة بخميس مليانة

بعد تدقيقنا لكل من الميزانية من اصول وخصوم الى تدقيق جدول حسابات النتائج ينتقل مسار التدقيق

الى الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

**1-الهيكل التنظيمي :** بعد التدقيق تبين ان الهيكل الحالي لا يتماشى مع طبيعة عمل التعاونية وشكلها

القانوني، ويجب تعديله على ان يصبح في شكل مديريات والتي تتمثل في:

1-1- مديرية المالية والمحاسبة :وجب الفصل بين الوظيفتين المالية والمحاسبية في ظل الهيكل

الحالي ليكون هناك تحديد للمهام والمسؤوليات بدقة أكثر .

1-2-مديرية التموين : يجب ان تتضمن المديرية على دوائر مصالح تمكن من فصل الوظائف المختلفة

كوظيفة تسيير المخزون، ووظيفة مسك الدفاتر، ووظيفة الشراء البيع...

**2-تحليل الهيكل التنظيمي :**نلاحظ افتقاد مصلحة المراجعة والتدقيق على مستوى الهيكل والتي بدورها تعمل

من اجل تحقيق الاهداف السليمة في الوقت المناسب، وبالنسبة للمديرية تتمتع بطاقم موظفين ذو

كفاءة وخبر علمية جيدة وقدرة على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب وهذا بفضل الشروط

واختيار انتقاء موظفيها مما يسمح بالتزامهم بالعمل.

عدم الفصل بين واجبات امين الصندوق وبين القائمين بتسيير ومسك حسابات البنك، مع ضرورة المراقبة

الدورية للصندوق من خلال اعداد محاضر اقبال الصندوق، الجرد الفعلي الفجائي للصندوق من قبل شخص

مخول له واعداد جداول المقاربة البنكية كل شهر من طرف شخص يكون مستقل عن المصلحة المالية

للتعاونية.

**المطلب الثاني :تقرير المدقق الداخلي عن تعاونية الحبوب والبقول الجافة**

من خلال ما سبق دراسته حول وحدة تعاونية الحبوب والبقول الجافة ومراجعة وفحص للقوائم المالية

والمستندات والوثائق المتوفرة لدينا نقوم بإعداد تقرير ابداء رأي:

السيد :.....

خبير ومحافظ حسابات .....

إلى السادة، أعضاء الجمعية

العامة

تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم المنعقدة يشرفن بان اتقدم لكم بتقرير حول الحسابات

السنوية للنشاط الذي يغطي الفترة من 2015 حتى 2017

1- تقرير حول المراقبة والشهادة

أ- قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية لتعاونيتكم لهذا النشاط.

"ملاحظات وتصريحات حول احتمال عدم دقة وعدم الشرعية التي لا تعارض الشهادة."

ب- قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات

الموجهة او التي وضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة.

"ملاحظات ومعلومات اضافية محتملة"

ج- نظرا للاجتهادات التي قمت بها لتوصيات المهنة، بإمكانني القول ان الحسابات السنوية لهذا التقرير

شرعية وذات مصداقية كما انها تعطي صورة وافية لنتيجة عمليات النشاط الماضي، بالإضافة الى الحالة المالية

والممتلكات تعاوتيكم في نهاية النشاط.

2-المعلومات: طبقا للقانون اعلمكم بالأمر الآتية:

تم في مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة .....

ملاحظة: يجب التأشير الحسابات السنوية من قبل محافظ الحسابات ومرفقة الى التقرير.

ويتركز الرأي الذي نقدمه على الجوانب التالية:

-حركة الحسابات خلال الدورة المالية 2017/12/31

- مدى مصداقية المعلومات الخاصة بالوضعية المالية لسنة 2017

-الهيكل التنظيمي.

نحيطكم علما ان الاشغال الفحص والتدقيق التي قمنا بها تنطبق مع القواعد المعمول بها والمتعارف عليها.

1-التقرير العام:

الوثائق الضرورية : الوثائق الضرورية الموكلة لإتمام المهمة من الميزانية الختامية لدورة 2017/12/31.

وجداول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية وتقرير نشاط التسيير قد وضع تحت تصرفنا في الاوقات

المحددة، وليس لنا ملاحظات حول ذلك.

2-التسيير المحاسبي :يتم من قبل اشخاص مؤهلين وذو خبرة كما لاحظنا اثناء الفحص توافق اي معلومات المحاسبية تم طلبها، لكن هذا لا يمنع من تحسين التسيير المحاسبي.

3-مسك الدفاتر والسجلات : لاحظنا ان التعاونية تولى اهتمام وعناية كبيرة في هذا الشأن.

اجراءات نظام الرقابة: لاحظنا ضرورة اعادة صياغة الهيكل التنظيمي لخلوه من مصلحة المراجعة والتدقيق لمنع أي قصور او تلاعبات محاسبية او مالية إلا ان رأينا في الاخير لم يتغير بحيث اعتبرنا النظام متماسك وجيد.

### -المطلب الثالث :مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي

بعد تحليلنا وفحصنا لكل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وحسابات النقديات وبالاطلاع على كل المستندات والوثائق المرتبطة بالتعاونية تم التوصل الى النتائج المتمثلة في تقرير ابداء الراي يوضح فيه أن الوضعية المالية لتعاونية الحبوب جيدة ما يساهم في اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة من استمرارية النشاط، التوسع، إضافة استثمارات، المنافسة.

### 1-عملية اتخاذ القرار:

باعتبار التدقيق وسيلة لتأهيل المعلومة لتكون بمواصفات جيدة وكاملة وكافية ليتم استعمالها واستغلالها في عملية صنع القرار، وباعتماد على التقرير النهائي لتعاونية الحبوب يتوضح موقف ومركز التعاونية التنافسي في السوق.



## الخلاصة:

من خلال قيامنا بالدراسة النظرية أردنا تأكيد وتدعيم صحة النتائج المتوصل إليها عن طريق اسقاط الجزء النظري على الواقع لكي تتضح النتائج وتتسم بالدقة والوضوح وقد تم إختيار تعاونية الحبوب والبقول الجافة بخميس مليانة كمؤسسة للدراسة التطبيقية ويعود سبب اختياري للمؤسسة إلى امتلاكها لنظام رقابة فعال ما ساعد على ضبط وسلامة التقارير المالية. حيث تم التعرف على تاريخ نشأة والتطور الذي صاحب المؤسسة وكذا طبيعة نشاطها ، كما تم عرض مختلف أقسام المؤسسة وهيكلها التنظيمي.

وبتقييم وفحص للنظام واتباع المراحل المنهجية التي تم التطرق إليها في الجانب التطبيقي وباستعانة بمقابلات متمثلة في استجواب الموظفين تم التوصل إلى نقطة أساسية مفادها أن هذا النظام الذي يتوفر بالمؤسسة فعال يمتاز بالتماسك والمتانة بالرغم من غياب مصلحة المراجعة والتدقيق الداخلي التي استوحينا ضرورة إنشائها في أقرب الآجال خاصة وأن العالم الاقتصادي يشهد تطورات وتغيرات دائمة مع تحفظ في الهيكل التنظيمي الحالي.

كما تم التطرق إلى تدقيق الحسابات وفحصها خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 وتم التوصل إلى سلامة ودقة القوائم وهذا ما تضمنه تقرير إبداء ال أري، حيث تحوصلت نتائجه في إبداء رأي نظيف تحت تحفظ مفاده ضرورة إنشاء مصلحة للمراجعة والتدقيق.

ومن خلال ما جاء به تقرير إبداء رأي تم تأكيد واعتبار بأن القوائم تعبر عن الوضعية الواقعية للمؤسسة ما يجعل المعلومة مؤهلة يمكن الاستفادة منها لصنع القرارات، وهذه القرارات تعكس آدائها المالي.

خاتمة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى عرض كل من مهنة التدقيق الداخلي، من خلال عرض التطورات والتغيرات التي مر بها التدقيق الداخلي بصفة عامة دوليا وبصفة خاصة وطنيا (الجزائر)، وتكلمنا عن أهمية وأهداف والمخاطر المترتبة عن عدم كفاءته وكذا منهجية سيره ودوره في تحسين كفاءة وفعالية المؤسس باستخدام قواعد ومعايير متعارف عليها، وبما أن غرض التدقيق الداخلي تحسين وزيادة كفاءة المؤسسة لابد من ذلك ذكره وربطه بموضوع الأداء المالي باعتبار التدقيق الداخلي أداة رقابية تحسن الأداء المالي للمؤسسات وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة.

حاولنا معالجة موضوع الدراسة، المتمثل في دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لمؤسس اقتصادية متمثلة في تعاونية الحبوب والبقول الجافة، وبمعالجة إشكالية البحث من خلال ال ربط بين الدراستين النظرية والميدانية، تم الإلمام بجميع المعلومات من كافة النواحي والإجابة عن الإشكالية، مع إسقاط الدراسة النظرية على الواقع لإحدى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وما لحضناه من الدراسة الميدانية أن موضوع التدقيق نادر يكاد يكون معدوم، بسبب أنه موضوع حساس يلم بجوانب عدة منها الجانب المحاسبي والمالي للمؤسسة. النتائج المتوصل إليها:

- 1- لا يمكن للإدارة الرقابية الاستغناء عن مهام المدقق الداخلي، بإعتباره نشاط استشاري مستقل وموضوعي، مصمم للكشف عن نقاط القوة والضعف في التعاونية ( وهذا ما تم التوصل إليه من خلال تقرير إيداء الرأي).
  - 2- الأداء المالي وسيلة حتمية لقياس الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والصناعية ( تعاونية الحبوب والبقول الجافة).
  - 3- للوصول إلى التقرير النهائي يجب إتباع منهجية متمثلة في مسار التدقيق، وجب إتباع المنهجية بحذافيرها، من معايير وقواعد وسلوكيات للوصول إلى رأي صادق وسليم وهذا ما رأيناه في الدراسة.
  - 4- توجد علاقة وطيدة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، باعتبار التدقيق الداخلي أداة تستعمل لتقوية وتحسين الطرق والمناهج، التي تدير بها المؤسسة مخاطرها، وأهم المخاطر التي يتولى المدقق تقييمها وإدارتها عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية.
  - 5- تبدي معطيات الأداء المالي في تعاونية الحبوب والبقول الجافة وضع جيد،
  - 6- يستحسن من تعاونية الحبوب والبقول الجافة إضافة مصلحة المراجعة والتدقيق إلى هيكلها التنظيمي وإختبار صحة الفرضيات، توصلت الى مايلي:
- الفرضية الاولى " :التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الإقتصادية والصناعية يساعد على تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات."

بعد الأزمات الإقتصادية التي شهدتها العالم، بإنهيار أكبر الشركات تبنت أغلب المؤسسات مهنة التدقيق الداخلي، وأصبح منذ 2012 ضرورة ملحة في الجزائر وله خلية رقابية مستقلة عن الإدارة تقدم تقارير لترشيد القرارات وقد تمت الإجابة على صحة وصدق الفرضية الأولى من خلال النتيجة 01-02 الفرضية الثانية "يتبع المدقق مجموعة من المعايير المتعارف عليها والتي تعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمؤسسة".

من أجل وصول المدقق لتقريره النهائي، لابد له من الإلمام بجميع النواحي بإتباعه لمنهجية مبنية على قواعد ومعايير متعارف عليها، ليعكس تقريره بالإيجاب على المؤسسة، وبذلك يحسن من كفاءات وفعالية المؤسسة، وبالتالي تحسين آدائها المالي بعرض كل من نقاط الضعف والقوة، وبهذا أجبنا على صحة الفرضية الثانية من خلال النتيجة 03.

الفرضية الثالثة "إتباع المدقق لمنهجية تمكنه من إلمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية بغية إبداء رأيه الفني المحايد".

إن إتباع المدقق لمنهجية سليمة مبنية على مبادئ متعارف عليها، وقواعد وسلوكيات تمكنه من إبداء رأيه الفني والمحايد في تقريره، وأنها تعبر عن مدى صدق وسلامة القوائم المالية وتنعكس واقع المؤسسة، وبذلك أجبنا على صحة الفرضية الثالثة من خلال النتيجة رقم 03. الإقتراحات والتوصيات:

1-الإلزامية وضع مصلحة مستقلة للتدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كما هو الحال في تعاونية الجبوب والبقول الجافة.

2-خلق ثقافة الكل مراقب والكل يراقب داخل المؤسسة.

3-التقيد بتنفيذ ما جاء به تقرير المدقق الداخلي حرفيا.

4-منح المدقق الداخلي كافة الصلاحيات من إفصاحات عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة.

آفاق الدراسة:

في ظل التأكد على الدور المساهم للتدقيق الداخلي في تحسين من النتائج الإيجابية للمؤسسة من نقاط ضعف وقوة عن طريق المتابعة المستمرة لكافة الوحدات، نجد أن الموضوع واسع وبإمكانه التطور أكثر من المواضيع الأخرى لذا أقتراح المواضيع التالية:

-دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي للمؤسسات الإقتصادية.

-إستقلالية المدقق الداخلي داخل المؤسسات الجزائرية.

# قائمة المراجع

1- الكتب

- أحمد محمد مخلوف المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، مذكرة ماجستير تخصص نقود و مالية 2006 و 2007 .
- خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2014.
- محمد السيد سرابا أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002 .
- محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من الناحية النظرية و التطبيق، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 .
- احمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق الداخلي و التأكيد، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 .
- خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2014 .
- حمدي سليمان سحيمات القبيلات الرقابة المالية و الإدارية على الأجهزة الحكومية دار الثقافة للنشر و التوزيع الأردن 1998 .
- محمد التهامي طواهر مسعود صديقي، المراجعة و التدقيق الحسابات الاطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011 .
- ادريس عبد الله شتيوي المراجعة و معايير و إجراءات، دار النهضة العربية ، بيروت .
- مراد كواشي الأداء الشامل في منظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث القاهرة ، مصر ط 1 ، 2017
- الياس بن ساسي و يوسف قريشي ، التسيير المالي للإدارة المالية ط 2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 2000.
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، ط 1 ، دار المريخ للنشر، الرياض .
- محمد محمود خطيب الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ط 01 ، دار الحامد، عمان، الأردن ، 2009.
- شديري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ن جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، 2009 .

- محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة الادارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، .
- منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، .
- محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2014.
- علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن، .
- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، .
- مبارك لسوس، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الانتمائي، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- فايز تيم، مبدئ الإدارة المالية، ط3، اثراء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013.
- الدكتور صادق حسيني، التحليل المالي والمحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، ط1، دار يحيايو للنشر، عمان، الأردن، .
- مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، ط1. ألف للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص161.
- الياس بن سامي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، ج2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، .
- عيسى بولخوخ ومنصر داودي، تقنيات المحاسبة والتسيير، دار الهدى، 1997.
- عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافري، المراجعة التشغيلية و الرقابية الداخلية الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، .
- ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكترونيين دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، .
- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية و آثارها في اتخاذ القرارات تخصص محاسبة جامعة الحاج لخضر، باتنة ن 2009 .

2-المذكرات و الأطروحات :

سالمي صالح ، دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية . مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، 2007 .

- بلال عيمون ، دور التدقيق ، الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، جامعة جيجل ، 2016 .

- حجاج نفيسة : اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية جامعة قاصدي مربال ، ورقلة 2017.

-حمام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل المالي بالمشورات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة تعاونية، الحبوب والخضر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018/2017.

- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر، .

-بن خروف حلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجازات القنوات. مذكرة ماجستير في علوم مالية مؤسسية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

- شعبان لطفي، المراجعة الداخلية، مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، الجزائر 2004

- علواني سفيان، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي مذكرة ماستر تخصص محاسبة و تدقيق، أم البواقي 2018/2017

- نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاتفاق الرأسمالي ، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011

3-المجلات :

- جريو صارة ملتقى وطني حول المحاسبة و التدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار نمداخلة حول واقع تنظيم و ممارسة مهنة التدقيق جامعة يحي فارس بالمدينة في 2017/11/30



- يونس زين تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، الجامعة الوادي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية الجزائر 2010.
- حيدر ناصر حسين ، جليل كاظم العارضي ، إعادة هندسة العمليات و علاقته في الأداء المالي الاستراتيجي ، مجلة كلية الإسلامية م1 العدد 40 جامعة التحف الاشرف ، العراق 2016 .
- مزهودة عبد المليات ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مفهوم و تقييم ، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 1 ، 2001 .
- زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المؤسسة دراسة ميدانية في شركة التغطية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، جامعة بغداد، العراق، 2007، ص113.
- حيدر كاظم، استبرق محمود، تفعيل دور التحليل المالي في احتساب الحل الخاضع للضريبة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد44، جامعة بغداد، العراق، .
- علواني سفيان دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي ، مذكرة ماستر تخصص علوم محاسبية و تدقيق جامعة أم البواقي ، 2018/2017
- 4-المواد و القوانين:**

- المادة 40 من القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12/01/1988 القانون التوجيهي للمؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3

# الملاحق

CG GLE 2015

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU N°:1

## ACTIF DU BILAN

EDITION\_DU15/05/2019 13:12

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

ACTIF	NOTE	N	N	N	N-1
		Brut	Amort-Prov	Net	Net
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		432 315,00	130 172,50	302 142,50	110 815,00
Immobilisations corporelles		644 580 792,58	304 821 488,38	339 759 304,20	375 175 130,44
Immobilisations encours		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Immobilisation financières</b>					
Titres mis en équivalence-entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		21 100 000,00	0,00	21 100 000,00	21 100 000,00
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>666 113 107,58</b>	<b>304 951 660,88</b>	<b>361 161 446,70</b>	<b>396 385 945,44</b>
<b>ACTIF COURANTS</b>					
Stocks et encours		23 456 135,42	0,00	23 456 135,42	25 565 362,11
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		811 597 757,16	17 387 675,35	794 210 081,81	775 270 914,36
Autres débiteurs		321 663 456,41	0,00	321 663 456,41	294 673 566,39
Impôts		0,32	0,00	0,32	0,32
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		45 000,00	0,00	45 000,00	45 000,00
Trésorerie		4 758 936,07	0,00	4 758 936,07	1 366 444,87
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 161 521 285,38</b>	<b>17 387 675,35</b>	<b>1 144 133 610,03</b>	<b>1 096 921 288,05</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 827 634 392,96</b>	<b>322 339 336,23</b>	<b>1 505 295 056,73</b>	<b>1 493 307 233,49</b>

## الملحق رقم 2:

CG GLE 2016

TABLEAU N°:1

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA  
N° D'IDENTIFICATION:096216019080915

## ACTIF DU BILAN

EDITION\_DU15/05/2019 13:12  
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

ACTIF	NOTE	N	N	N	N-1
		Brut	Amort-Prov	Net	Net
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		432 315,00	165 454,00	266 861,00	0,00
Immobilisations corporelles		687 206 654,96	367 801 115,10	319 405 539,86	0,00
Immobilisations encours		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Immobilisation financières</b>					
Titres mis en équivalence-entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		21 149 000,00	0,00	21 149 000,00	0,00
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>708 787 969,96</b>	<b>367 966 569,10</b>	<b>340 821 400,86</b>	<b>0,00</b>
<b>ACTIF COURANTS</b>					
Stocks et encours		22 094 602,04	0,00	22 094 602,04	0,00
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		784 872 870,77	0,00	784 872 870,77	0,00
Autres débiteurs		380 074 001,67	0,00	380 074 001,67	0,00
Impôts		3 930,47	0,00	3 930,47	0,00
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Trésorerie		24 814 374,82	0,00	24 814 374,82	0,00
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 211 859 779,77</b>	<b>0,00</b>	<b>1 211 859 779,77</b>	<b>0,00</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 920 647 749,73</b>	<b>367 966 569,10</b>	<b>1 552 681 180,63</b>	<b>0,00</b>

## الملحق رقم 3:

CG GLE 2017

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU N°:1

## ACTIF DU BILAN

EDITION\_DU15/05/2019 13:13

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

ACTIF	NOTE	N	N	N	N-1
		Brut	Amort-Prov	Net	Net
<b>ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		432 315,00	200 735,50	231 579,50	266 861,00
Immobilisations corporelles		703 739 907,94	423 916 265,08	279 823 642,86	319 405 539,86
Immobilisations encours		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Immobilisation financières</b>					
Titres mis en équivalence-entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		21 149 000,00	0,00	21 149 000,00	21 149 000,00
Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>725 321 222,94</b>	<b>424 117 000,58</b>	<b>301 204 222,36</b>	<b>340 821 400,86</b>
<b>ACTIF COURANTS</b>					
Stocks et encours		24 863 744,76	0,00	24 863 744,76	22 094 602,04
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		797 079 712,09	0,00	797 079 712,09	784 872 868,97
Autres débiteurs		321 136 605,99	0,00	321 136 605,99	347 782 502,14
Impôts		685,18	0,00	685,18	3 929,54
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Trésorerie		30 605 944,52	0,00	30 605 944,52	24 814 374,82
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 173 686 692,54</b>	<b>0,00</b>	<b>1 173 686 692,54</b>	<b>1 179 568 277,51</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>1 899 007 915,48</b>	<b>424 117 000,58</b>	<b>1 474 890 914,90</b>	<b>1 520 389 678,37</b>

## الملحق رقم 4:

CG GLE 2015

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU N°:1

## PASSIF DU BILAN

EDITION\_DU15/05/2019 13:12

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

PASSIF	NOTE	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPORES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		3 781,50	3 781,50
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves( Réserves consolidés )		300 729,71	300 729,71
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence		0,00	0,00
Résultat net ( Résultat net du groupe )		-134 431 801,02	-112 201 098,02
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-877 170 845,08	-736 594 864,49
<b>Part de la société consolidante</b>		0,00	0,00
<b>Part des minoritaires</b>		0,00	0,00
<b>TOTAL I (N)</b>		<b>-1 011 298 134,89</b>	<b>-848 491 451,30</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avances		167 868 877,84	196 805 371,67
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>167 868 877,84</b>	<b>196 805 371,67</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 013 236 000,54	1 954 476 468,35
Impôts		3 634 594,62	3 104 283,32
Autres dettes		307 271 337,78	148 247 045,13
Trésorerie passif		24 582 380,84	39 165 516,32
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>2 348 724 313,78</b>	<b>2 144 993 313,12</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>1 505 295 056,73</b>	<b>1 493 307 233,49</b>

(4)

## الملحق رقم 5:

CG GLE 2016

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

N° D'IDENTIFICATION:096216019080915

TABLEAU N°:1

## PASSIF DU BILAN

EDITION\_DU15/05/2019 13:12

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

PASSIF	NOTE	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPORES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		3 781,50	0,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves( Réserves consolidés )		300 729,71	0,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence		0,00	0,00
Résultat net ( Résultat net du groupe )		-150 211 301,52	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-982 443 826,54	0,00
<b>TOTAL I (N)</b>		<b>-1 132 350 616,85</b>	<b>0,00</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avances		132 664 090,43	0,00
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>132 664 090,43</b>	<b>0,00</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 012 678 266,12	0,00
Impôts		5 178 937,27	0,00
Autres dettes		534 510 503,66	0,00
Trésorerie passif		0,00	0,00
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>2 552 367 707,05</b>	<b>0,00</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>1 552 681 180,63</b>	<b>0,00</b>

## الملحق رقم 6:

CG GLE 2017

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU N°:1

## PASSIF DU BILAN

EDITION\_DU15/05/2019 13:13  
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

PASSIF	NOTE	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPORES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		3 781,50	3 781,50
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves( Réserves consolidés )		300 729,71	300 729,71
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence		0,00	0,00
Résultat net ( Résultat net du groupe )		-188 412 577,67	-150 230 970,40
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1 156 192 346,98	-982 443 826,54
<b>TOTAL I (N)</b>		<b>-1 344 300 413,44</b>	<b>-1 132 370 285,73</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avances		117 091 972,92	132 664 090,43
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>117 091 972,92</b>	<b>132 664 090,43</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 123 043 696,10	2 012 684 905,93
Impôts		4 282 970,55	5 178 937,27
Autres dettes		574 772 688,77	502 232 030,47
Trésorerie passif		0,00	0,00
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>2 702 099 355,42</b>	<b>2 520 095 873,67</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>1 474 890 914,90</b>	<b>1 520 389 678,37</b>



## الملحق رقم 7:

CG GLE 2015

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU N°:1

## BILAN-TCR

EDITION\_DU15/05/2019 13:12

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

TCR	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		203 274 120,74	174 419 696,76
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>203 274 120,74</b>	<b>174 419 696,76</b>
Achats consommés		-49 578 869,55	-40 285 509,55
Services extérieurs et autres consommations		-34 333 271,02	-18 408 222,38
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-83 912 140,57</b>	<b>-58 693 731,93</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>119 361 980,17</b>	<b>115 725 964,83</b>
Charges de personnel		-249 137 145,20	-231 173 829,93
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 407 730,96	-920 355,00
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-131 182 895,99</b>	<b>-116 368 220,10</b>
Autres produits opérationnels		71 523 315,02	97 701 506,14
Autres charges opérationnelles		-2 638 019,78	-2 712 975,72
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-72 100 726,68	-90 802 462,75
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0,00	0,00
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-134 398 327,43</b>	<b>-112 182 152,43</b>
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiers		-31 500,00	-16 972,00
<b>IV-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-31 500,00</b>	<b>-16 972,00</b>
<b>IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-134 429 827,43</b>	<b>-112 199 124,43</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	0,00
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		0,00	0,00
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>274 797 435,76</b>	<b>272 121 202,90</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-409 227 263,19</b>	<b>-384 320 327,33</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-134 429 827,43</b>	<b>-112 199 124,43</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-134 429 827,43</b>	<b>-112 199 124,43</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence		0,00	0,00
<b>RESULTAT DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE Dont part des minoritaires		0,00	0,00
RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE PART DU GROUPE		0,00	0,00

(7)

## الملحق رقم 8:

CG GLE 2016

TABLEAU N°:1

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

N° D'IDENTIFICATION:096216019080915

BILAN-TCR

EDITION\_DU15/05/2019 13:13

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

TCR	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		189 257 240,22	0,00
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>189 257 240,22</b>	<b>0,00</b>
Achats consommés		-32 647 811,98	0,00
Services extérieurs et autres consommations		-47 228 131,79	0,00
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-79 875 943,77</b>	<b>0,00</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>109 381 296,45</b>	<b>0,00</b>
Charges de personnel		-278 771 922,13	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 988 514,99	0,00
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-171 379 140,67</b>	<b>0,00</b>
Autres produits opérationnels		85 946 763,56	0,00
Autres charges opérationnelles		-322 271,39	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-64 427 858,22	0,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0,00	0,00
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-150 182 506,72</b>	<b>0,00</b>
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiers		-44 000,00	0,00
<b>IV-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-44 000,00</b>	<b>0,00</b>
<b>IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-150 226 506,72</b>	<b>0,00</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-4 463,68	0,00
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		0,00	0,00
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>275 204 003,78</b>	<b>0,00</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-425 434 974,18</b>	<b>0,00</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-150 230 970,40</b>	<b>0,00</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-150 230 970,40</b>	<b>0,00</b>
<b>RESULTAT DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>

PCCOMPTA (c) DLG

## الملحق رقم 9:

CG GLE 2017

RUE CLE BOUGUARA KHEMIS MILIANA

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU N°:1

## BILAN-TCR

EDITION\_DU15/05/2019 13:13

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

TCR	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		197 559 173,25	189 257 240,22
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>197 559 173,25</b>	<b>189 257 240,22</b>
Achats consommés		-29 581 353,59	-32 647 811,98
Services extérieurs et autres consommations		-54 897 686,93	-47 228 131,79
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-84 479 040,52</b>	<b>-79 875 943,77</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>113 080 132,73</b>	<b>109 381 296,45</b>
Charges de personnel		-267 001 200,62	-278 771 922,13
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 967 124,22	-1 988 514,99
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-156 888 192,11</b>	<b>-171 379 140,67</b>
Autres produits opérationnels		35 221 665,41	85 946 763,56
Autres charges opérationnelles		-612 325,43	-322 271,39
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-66 133 725,54	-64 427 858,22
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0,00	0,00
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-188 412 577,67</b>	<b>-150 182 506,72</b>
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiers		0,00	-44 000,00
<b>IV-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>0,00</b>	<b>-44 000,00</b>
<b>IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-188 412 577,67</b>	<b>-150 226 506,72</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	-4 463,68
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		0,00	0,00
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>232 780 838,66</b>	<b>275 204 003,78</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-421 193 416,33</b>	<b>-425 434 974,18</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-188 412 577,67</b>	<b>-150 230 970,40</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-188 412 577,67</b>	<b>-150 230 970,40</b>
<b>RESULTAT DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>